العراق: القيامة... بالمقاومة الشاملة

ملف من إعداد وتقديم: مطاع الريس

المشـــاركـــون

- منير شفيق
- أحمد فائز الفوّاز
- عبد الأمير الركابي
- سنان أنطون
- علاء اللامي
- بثينة الناصري

في هذا الملفّ تفتح الآداب أفقَ الأسئلة والإجابات المحتملة حول ما حدث في العراق مؤخّرًا، من منطلق الإسهام في بناء أرضيةٍ ذهنية وثقافية لحركة مقاومة عراقية جديدة ضدّ الاحتلال الأميركيّ البريطانيّ ومن أجل عراق ديموقراطيّ مستقلّ.

يتناول الملفّ آراء متعددةً في الزلزال العراقيّ وتداعياته. ففي حين يردّ الكاتبُ السوريّ أحمد فائز الفوّاز أسبابَ الهزيمة الأخيرة وكلّ هزيمة عربية سابقة إلى اغتراب الدولة عن المجتمع وتحوُّلها من «رافعةٍ للنهوض بالمجتمع إلى قوةٍ طاغية لكبحهِ واستباحته،» يؤكّد الباحث الفلسطينيّ منير شفيق أنّ الهزيمة لا يمكن أن تُفسَّر بغياب الديموقراطية (على حتميّتها) لأنّ هناك ديكتاتورياتٍ كثيرةً في التاريخ استطاعت أن تَهْزم المحتلّ وتدافعَ عن استقلالها. وفي حين يتحدث الكاتبُ العراقيّ علاء اللامي عن أزمة مثلّثة تَطُول الاحتلالَ و«المعارضةَ العراقيةَ المتعاونةَ معه» والطرفَ الاستقلاليّ التحرُّريّ، يتفاءل الكاتبُ العراقيّ سنان أنطون بالمستقبل استنادًا إلى أنّ الأسابيع التي تلت الاحتلالَ أبْرزتْ معالمَ إيجابيةً عديدةً على طريق استقلال العراق وتحرُّره: فالعراقيون توحّدوا في مواجهة المحتلّ، وفَشِلَ عملاؤه في تمرير مشاريعهم، وبدأوا ببناء مؤسساتهم في سرعة قياسية. ولعلّ أبرزَ ما يدعو إلى التفاؤل ما ذكره في الملفّ أحدُ ممثّلي التيار الوطنيّ العراقيّ المعارض، عبد الأمير الركابي، من أنّ العراق ـ برغم نظامه السابق ـ يُمْكن أن يتحوّل، بسبب النفط وحيوية مجتمعه، إلى قوّة تكنولوجية «تتجاوز شروطَ عصر الصناعة إلى ما بعد الصناعة.» وفي خاتمة الملفّ تَطْرح الكاتبة العراقية بثينة الناصري برنامجًا مرحليًا أمام المثقفين العراقيين، في الداخل والخارج، يشدّد على ضرورة إجماعهم على إنهاء الاحتلال ودعمِ المقاومة ورفضِ إقامة قواعد عسكرية أجنبية والضغطِ من أجل توسيع هامش الحرية.

أفكار كثيرةٌ، ومتضاربةٌ أحيانًا، يَحْفل بها هذا الملفّ. لكنّ طرحَها ههنا ليس هدفًا في ذاته وإنّما الهدف ـ كما يقول منير شفيق ـ هو كيف نهيّئ بلادَنا لامتلاك أسبابِ المنعة وكيف نحمي استقلالَها وأرضَها من العدوان. إنّها أفكارٌ نضعها برسم المقاومة الوطنية العراقية التي تخطّ اليوم، في الفالوجة وفي غيرها، ملامحَ عزٍّ عربيّ جديد.

بيروت

قراءة في بعض دروس العدوان على العراق

منير شفيق

- ١ -

الذين لم يُعْطوا الأولويةَ لمعارضة العدوان الأميركيّ على العراق، وأيَّدوه بشكلٍ أو بآخر، أو وَقَفوا محايدين، تحت حجّة التخلُّص من نظام صدّام حسين، أخطأوا في حينه. وقد أثبتت التجربةُ بعد وقوع العدوان وظهور أُولى نتائجه أنّهم كانوا على خطإ، وذلك بسبب ما سَقَط من ضحايا، وحلَّ من دمار، وبسببِ ما قد يَحدث من كوارث إنسانية لاحقة... وأضيفُ، أيضًا، بسببِ ما أُطلق من سلب ونهب أكملا هدفَ القضاء على البنى التحتية وتعميم التدمير والتخريب والتعرية. وكفى نَهْب المتحف المركزيّ والمخطوطات والمكتبات سياسةً حَمَلَتْها دبّاباتُ الاحتلال معها ليَظهر ذلك الخطأُ صارخًا. هذا وقد بان للجميع أنّ الاحتلال العسكريّ كان الهدفَ الأولَ للعدوان، والطريقَ إلى تحقيق الأهداف التي لم يُفْصح عنها، وفي مقدّمتها: إقامةُ نظام مؤمرك مصهين يضع العراقَ ونفطَه في خدمة الإستراتيجية الأميركية العالمية والمشروع الصهيونيّ.

فالعراق اليوم يَرزح تحت احتلال استعماريّ صهيونيّ لا يُمْكن أن يَلِد حريةً وديموقراطيةً للشعب العراقيّ كما وَعدتْ إدارةُ بوش لذرّ الرماد في العيون ولإراحةِ ضمائر البعض. فالسياسات التي اتّبعتْها الإدارةُ الأميركية بعد الاحتلال تتّجه إلى إدخال العراق مرحلةً حالكةَ الظلمة عظيمةَ الخطورة بالنسبة إلى ذاته، وإلى جيرانه، كما إلى قضية فلسطين وشعبِ فلسطين. ومع ذلك ظلّ هنالك مَنْ يَضَع رأسَه في الرمال لئلاّ يرى مخاطرَ تلك السياسات، عراقيًا وفلسطينيًا وعربيًا وإقليميًا وعالميًا. وقد قَبِلَ أن يتعاون مع سلطات الاحتلال، فيما يُعطَى البعضُ مكاسبَ شكليةً على مستوى حكومة موقّتة وما شابه، فيكون الحالُ مثلَ الذي يجلس على كرسيّ تشدّه حبالٌ تَسْحبه من تحته. وعندئذ لات ساعة مندم!

وبكلمة، إنّ قبول التعامل مع الاحتلال تحت وهم أنّه موقّت، وأنّه راحل بعد أن يستتبَّ الأمن وتعودَ الدولة، يمثّل قِصرًا في النظر أشدَّ خطرًا مما حدث في مرحلةِ ما قبل العدوان وفي أثنائه. ذلك لأنَّ من الضروريّ ألاّ يُعطى الاحتلالُ الشرعيةَ ولا الفرصةَ التي تثبِّته وتتركُ له إمكانَ التأثير في إعادة بناء الدولة وأجهزتها ومؤسساتها ـ لاسيّما جيشُها ومراكزُ القوّة الأمنية والمالية فيها. فإنْ حصل ذلك وتحوَّلَ الاحتلالُ إلى قواعد عسكرية وهيمنةٍ أميركية صهيونية على الدولة والنفط ومراكز القرار، فسيكلِّف ذلك الشعبَ العراقيّ **أضعافَ التضحيات** التي يُمْكن أن يقدِّمها الآن. ولهذا تَقضي الحكمةُ حسمَ الموقف من خلال توحيد الشعب كلِّه ضدّ بقاء قوات الاحتلال، وضدّ كلّ الترتيبات التي يَسْعى إلى فرضها ممثِّلوه السياسيون ـ من جاي غارنر إلى پول بريمر وتومي فرانكس. ويا لَتَعْسِ هؤلاء إذا نشأتْ في العراق أوضاعٌ في ظلّ الهيمنة الأميركية ـ الصهيونية (والإسرائيلية) تجعل الكثيرين من ضحايا النظام السابق يترحَّمون عليه ـ وما ذلك على مجموعة جورج دبليو بوش ببعيد!

- ٢ -

على أنّ الأمر الذي راح يُخفِّف من الخطر الذي دَهَمَ العراقَ والمنطقةَ بعد الاحتلال البريطانيّ ـ الأميركيّ (الصهيونيّ ـ الإسرائيليّ بالضرورة) جاء من الوقفة الرائعة، وبسرعة زمنية قياسية، للشعب العراقيّ الذي هَبَّ مُتَّحدًا بسنييه وشيعييه، بدايةً، ليعلن رفضَه للاحتلال ومطالبتَه إيّاه بالرحيل فورًا. ولا شكّ في أنّ مواجهة أميركا للشعب نَقَلَها إلى الموقف الأضعف: ذلك لأنّ قوّتها وآثارَ ضغوطها تتجلّى عندما تكون المواجهةُ بينها وبين دولة وجيش، أما عندما تواجهها الجماهيرُ فهاهنا الارتباكُ وتعطُّلُ نقاط القوّة الأميركية. ولكنّ هذه المعادلة التي تَبعث على التفاؤل يتهدَّدها خطرُ النخب الصاعدة من قلب الشعب أو الآتيةِ من معارضة الخارج سابقًا، وذلك حين تَدْخل في المساومة طَمَعًا في سلطةٍ ونفوذٍ ومكاسب تتعجَّل نيْلَها عن طريق الاحتلال ـ لا بعد دحره وتخليصِ البلاد من مخاطره وتحدِّياته.

المرحلة تفترض مقاومة الاحتلال والحيلولة دون تمكينه في الأرض. وإلاّ أصبح اقتلاعُه أصعب: مظاهرة الفالوجة ضد الولايات المتحدة

حتى الآن وَجدت القواتُ الأميركيةُ نفسَها في مأزق وهي تَشهد تظاهراتِ بغداد وكربلاء والموصل والفالوجة، وتَلْمس ما راح يَعتمل في قلوب الجماهير من غضب على ما فعله العدوان. فقد تعمَّد هذا الاحتلالُ قصْفَ مراكز الكهرباء وضخِّ الماء دونما سببٍ عسكريّ، ثم شَجَّعَ ـ بعد الاحتلال ـ النهبَ والسلبَ والتخريبَ من أجل استنزاف ثروة العراق تحت حجّة الإعمار ولإذلال الشعب وتعريضِه لكوارث صحية وأمنية حتى «يَمُنَّ» عليه الاحتلالُ بالمعالجة (وهو الذي صَنَعَ الخرابَ والكارثةَ أصلاً!) فتخريبُ مؤسسات الدولة وإشاعةُ الفوضى الأمنية أُريدَ منهما أن يكونا حجّةً لتمديد فترة الاحتلال، وهذه إذا طالت بلا مقاومة فستَسْمح بالهيمنة على الوضع كلّه.

إنّ ما يَحدث في العراق الآن من مآسٍ متعدِّدةِ الألوان ـ وقد دَخَلَ خطرُ الكوليرا على الخطّ ـ أخذ يُلهب الغضبَ الشعبيّ. غير أنّ بعض القوى السياسية والدينية راحت تلتقي لتُفاوض غارنر وبريمر، لا على الرحيل، وإنّما على حكومة موقّتة تحت الاحتلال. وقد غضّت تلك القوى النظرَ عن الجرائم التي تعمّد القصفُ ارتكابَها (مثل تدمير مراكز الكهرباء والماء)، أو تلك التي حرصتْ قواتُ الاحتلال بعد ٢٠٠٣/٤/٩ على تعميمها ـ بما في ذلك نهبُ المتحف والمخطوطات، ومجزرةُ الفالوجة، وفرضُ قيادات محلية رَفَضَها الناسُ، وتعريضُ الجنوب لمخاطر الأوبئة. فلو ابتعدتْ قواتُ الاحتلال وتُرِكَ للأهالي اختيارُ (أو انتخابُ) ممثليهم المحليين لتَحقَّق الأمنُ، ولأُسْرِعَ في إصلاح ما خُرِّب، ولأَمْكَنَت استعادةُ العراق لعافيته. وبكلمة، شَرْطُ كلّ ذلك هو إبعادُ بريمر وممثِّلي الاحتلال الآخرين من التدخّل، وترحيلُ قوات الاحتلال. ذلك لأنّ تدخّل الاحتلال وممثِّليه يزيد الأمورَ تعقيداً لا من الناحية السياسية فحسب، وإنّما أيضًا من خلال الصفقات غير المشروعة التي تُعطى للشركات الأميركية: فكلُّ خراب في منطق الاحتلال «يجب» أن يَبقى على حاله ويجب أن تتفاقم نتائجُه لحين مجيء الشركات لإصلاحه، وبتكاليفَ مضاعفةٍ عشراتِ المرات، تحقيقًا لهدفِ نهب أقصى الأرباح الخيالية.

سبيلان أمام العراق الآن: سبيلُ الاتحاد لطرد الاحتلال وقطْع الطريق على تحقيق أهدافه: وسبيلُ الدخول في المساومات مع بريمر وأضرابه بما يؤدّي إلى تثبيت الهيمنة المؤمركة المصهينة ومواصلةِ الكارثة على شعب العراق. ومن هنا كان تشديدُنا على اختيار السبيل الأول من أجل أن يَنْقلب السِّحرُ على الساحر، ولكي يرتفعَ موجُ الوضع الثوريّ العامّ في المنطقة فيمدَّ قوسَه من بغداد إلى جنوبيّ لبنان وفلسطين، مدعومًا بتأييد عربيّ وإيرانيّ وجماهيريّ عامّ، بما في ذلك في الغرب والولايات المتحدة نفسها. وبعبارة أخرى، يُمْكن أن يصبح الوضعُ أفضلَ من ذي قبل ـ والبوادرُ والإشاراتُ كثيرة. ذلك لأنّ شعبًا عربيًا جديدًا قد رُفعتْ عنه أثقالُ القمع والكبت، وأصبح طليقًا ليَدْخل المعركةَ ضدّ الاحتلال بإمكانات أكبرَ وآفاقٍ واعدة أرحب.

ـ ٣ ـ

من تجربةِ حرب العراق يمكن أن نَستنتج ثلاثَ حقائق:

الأولى: ضرورةُ عدم فقدان البوصلة في تحديد الأولويات عندما تتعرَّض البلادُ إلى خطرِ غزوٍ خارجيّ، وهو أمرٌ متوقَّعُ الحدوث مع أكثر من بلد عربيّ وإسلاميّ بعد العراق. وهذا يقضي بإعطاء الأولوية لمعارضةِ ومقاومةِ الغزو الخارجيّ، وبغضّ النظر عن الموقف من النظام الذي يَحكم البلدَ المعنيَّ. بل حتى لو كان المرءُ في سجن من سجونه، أو كان منفيًا، أو فَقَدَ حبيبًا، أو أكثر، بسبب بطش ذلك النظام وظلمه. ذلك لأنّنا في حالة الغزو الخارجيّ سنواجه دائمًا خطرًا يمسّ الوجودَ والهويةَ والثقافةَ والمصالحَ العليا، إذ تتحكّم الهيمنةُ الصهيونيةُ لتخرِّبَ البنيانَ من أساسه، وليس بعد ذلك ذنْب. ومن ثم يتوجّب بعد تحديد تلك الأولوية، وبلا مواربة، أن يصار إلى المطالبة بالإصلاح تدعيمًا لمواجهة العدوان الخارجيّ.

قراءة في بعض دروس العدوان على العراق

الثانية: يجب أن يتمّ تجاوزُ مرحلةِ ما قبل ٩ نيسان (أبريل) ٢٠٠٣، بعد أن بَسَطَ العدوانُ الأميركيّ ـ البريطانيّ احتلالَه على العراق وبدأ بتنفيذ أهدافه الحقيقية. فالمرحلة الجديدة تَفترض أن تتأسس الجبهاتُ على رفض الاحتلال ومقاومته، والحيلولةِ دون تمكينه في الأرض، وإلاّ أصبح اقتلاعُه أصعبَ. ولهذا من الخطإ البقاءُ في أسر الماضي، أو الغرقُ في تأويلاتِ ما حَدَثَ في ٧ و٨ و٩ نيسان الفائت، أو تركُ ما حدث في النفوس من صدمةٍ وخيبةِ أمل يُقْعِدنا عن مواجهة التحديات الراهنة.

طبعًا لا يستطيع أحد أن يَمنع نفسَه من مناقشة التجربة واستخلاص الدروس. ولكنّ هذا وتلك سيظلان شأنًا يخصّ صاحبَه، أكان فردًا أم جماعةً أم حزبًا، ولا يُمْكن وضعُهما شرطًا للاتفاق بسبب استحالة هذا الأمر. ومن هنا لا ينبغي لتقويم التجربة أن يتحوّل إلى مصْدر خلاف. فالاتفاق الجبهويّ يكون دائمًا على مواجهة التحديات الراهنة، أيْ تلك التي تواجِه العراقَ في مرحلته الجديدة، وتواجِه سوريا ولبنان وفلسطين وإيران، وتهدِّد سائرَ الدول العربية.

الثالثة: ضرورةُ النفاذ إلى ما تحت سطح قراءة ميزان القوى بعد احتلال العراق، وذلك من أجل دفع ما يُراد إشاعتُه من حرب نفسية تهوّل في قدرة الولايات المتحدة، بحيث يُصار إلى استسلامنا من دون أدنى ممانعة أو محاولةٍ للدفاع عن حقّ وثوابت.

لا شكّ في أنّ احتلال العراق من قِبل القوات الأميركية يشكّل متغيِّرًا هامًا في معادلة الوضع عربيًا وإقليميًا ودوليًا. ولكنّ السؤال هو كيف يُقرأ هذا المتغيِّر، أو على الأصحّ، كيف تُقرأ المتغيِّراتُ الناجمةُ عنه على مختلف المستويات؟ ثمّة قراءة تُشيعها الإدارةُ الأميركية، وقد عَبّر عنها وزيرُ خارجية الولايات المتحدة أثناء زيارته لسوريا ولبنان، ومفادُها «أنّ الوضع تغيَّر بعد صدّام،» ويجب على الدول الأخرى تعلُّمُ الدرسِ أو أخذُ الرسالة، بمعنى الاستسلام لكلّ ما تَطْلبه أميركا لئلاّ يَحدث لهذه الدول ما حَدَثَ للعراق. وهنالك مَنْ يروِّج لهذه القراءة تحت شعار «مراعاة المتغيِّرات الجديدة والحاجة إلى تغيير الخطاب.» والبعض راح يشدِّد على أنّ الانفتاح الديموقراطيّ هو الردّ على الضغوط الأميركية.

بيد أنّ ثمّة قراءةً أخرى تَستند إلى مجموعة حقائق أو متغيِّرات مقابلة ترى أنّ احتلال العراق أَضعَفَ الموقفَ الأميركيّ لا العكس، وذلك من زوايا كثيرة، منها: معارضةُ الشعب العراقيّ للاحتلال، وما يُمْكن أن يتطوَّر إليه الوضعُ من تعقيد بسبب المخطّطات الأميركية المصهينة. وعليه، فإنّ التسليم بأنّ العراق قد دان لأميركا وأصبح رهنَ إشارتها يَحْمل درجةً عاليةً من التبسيط والمبالغة. وإذا كانت أميركا قد انتصرتْ عسكريًا على نظام صدام حسين فإنّها خسرتْ سياسيًا وأخلاقيًا على مستويات عدّة تمتدّ من ارتكابها جرائمَ حربٍ في أثناء القصف أو بعد احتلال المدن إلى ما تكشَّفَ من أهداف حين راحت تُثبِّت احتلالَها وتسعى إلى إعادة تشكيل دولة العراق لتكون أداةً طيعةً بيدها وفي خدمة المشروع الصهيونيّ. ثم هنالك الجانب الذي جعل حربَها تستند إلى التزوير حين لم تُكْشَفْ أسلحةُ الدمار الشامل التي ادّعت أنّها تهدِّد الولايات المتحدة.

أما على المستوى العربيّ فالسرعة التي وَسَّعت فيها الإدارةُ الأميركيةُ أهدافَ العدوان لتَشْمل سورية ولبنانَ وفلسطينَ دقّ ناقوسَ الخطر على المستوى العربيّ والإسلاميّ كلّه. فالحذر من أميركا الآن أخذ يَشمل أقربَ المقرَّبين إليها. ولهذا حديث طويل، وإنْ كان المهمّ هو عدم التسليم بأنّ وضع الإدارة الأميركية بعد احتلال العراق أصبح أقوى عربيًا، أو أنّ الطريق غدت ممهَّدةً أمامها لتَأْمُرَ وتُطاعَ وتَفْعلَ ما تشاء. ومن ثمّ يخطئ مَنْ يتصوَّر أنّ معارضة المخطَّطات الأميركية في المنطقة تلاشت نتيجةً لاحتلال العراق. وهذا ما سيَظهر بوضوح ويقوى عندما تَرْتطم أميركا

منير شفيق

تدخُّل الاحتلال وممثّليه، أمثال پول بريمر، يعقّد الأمور لا سياسيًا فحسب وإنّما أيضًا من خلال الصفقات غير المشروعة التي تُعطى للشركات الأميركية

بالخطوط الحمر، السوريةِ واللبنانيةِ والفلسطينيةِ، ويتحرّكُ الشارعُ من جديد.

وأمّا على المستوى الدوليّ فإنّ الانقسام الذي حدث بين أميركا والدول الكبرى الأخرى، وعلى رأسها فرنسا وألمانيا وروسيا والصين، يُرجَّح بأن يتعمَّق الآن بعد احتلال العراق، بالرغم من مساعي هذه الدول لترطيب الأجواء والاستعدادِ لمسايرة أميركا. ذلك لأنّ الفريق المتحكّم في القرار داخل الإدارة الأميركية يَطلب الأقصى من كلّ مَنْ يتعامل وإيّاه، وهذا الأقصى يمسّ الوجودَ والمصالحَ العليا، ولهذا لا بدّ من أن يولِّدَ ممانعتَه ومواجهتَه مهما حاولتْ تلك الدولُ تجنُّب الأزمة. إنّ أميركا الأشدُّ غطرسةً وغلوًا وغرورًا بعد حرب العراق هي أشدّ عزلةً مما كانت عليه قبل ذلك، لأنّها ستزيد من أعدائها وكارهيها في العالم كلّه. وهذا متغيِّر يُضْعف إلى حدٍّ بعيدٍ مرتكزاتِ القراءة الأولى الآنفة الذِكر.

يجب أن يضاف إلى ما تَقَدَّم العنصرُ الشعبيُّ العربيُّ والإسلاميُّ، الذي ترك العدوانُ فيه أشدَّ مشاعر الإهانة والغضبِ والكراهيةِ بسبب عجرفة التصرفات الأميركية. فإذا أضيف إلى ذلك كلّه احتجاجاتُ الرأي العام العالميّ التي ستتصاعد فإنّ القراءة الثانية للوضع هي التي يجب أن نبدأ منها في مواجهة التحديات الراهنة، بما يجنِّب العربَ تقديم تنازلاتٍ مجانية.

- ٤ -

على الرّغم من المقاومة الباسلة التي واجهها العدوانُ الأميركيّ ـ البريطانيّ في بعض النقاط مثل أم قصر والبصرة والناصرية، فإنّ الموقف الشعبيّ الشيعيّ والسنيّ كان في حالة السلب. ولكنّه في الوقت نفسه لم يناصر العدوانَ بأيّة صورة، بل هبّ بعد الاحتلال لمواجهته. وهذا التحييد كان يريده النظامُ، إذ وَضَعَ كلَّ اعتماده على قواه الذاتية، من حرس جمهوريّ وحزب بعث وجيش. وهكذا فإنّ الهوّة التي كانت قائمة بين النظام والشعب ذاتُ أسبابٍ أعمقَ من أن تلخَّصَ بإشكالية «الدكتاتورية» أو «غياب الديموقراطية»، على ما حاول الكثيرون تفسيرَ سبب الهزيمة العسكرية بالاستناد إليها. فقد حسب هؤلاء أنّ رفضَ الدكتاتورية أو الدفاعَ عن الديموقراطية يحتاجان إلى تقديم تأويلاتٍ مُبالَغٍ فيها، وغيرِ دقيقة، عند تقويم تجربةِ هزيمةٍ في حرب. وقد تسنّى لهم ذلك بالإيحاء بأنّ مجرّد قيام ديموقراطية أو امتلاك المواطن لحريته السياسية يؤدّيان تلقائيًا إلى صمود الشعب في حرب غير متكافئة، أو إلى التمسّك بسيادة الدولة واستقلالها وعزّة الوطن. ولكنّ بعض الحقائق تثْبت عكس ذلك: فعلى سبيل المثال لم تستطع الديموقراطياتُ في البرّ الأوروبيّ أن تَصْمد في وجه الغزو النازيّ، الذي راح يكتسحها الواحدةَ تلوَ الأخرى، حتى احتلّ الأراضي الواطئة وفرنسا متوقِّفًا عند شواطئ بحر المانش. بل إنّ بعض تلك الديموقراطيات فَتَحَ لذلك الغزو الأبوابَ من خلال الانتخابات (كما حدث في النمسا مثلاً)، وبعضَها تهاوى قبل أن تَدْخل قواتُ هتلر الحدودَ (كتشيكوسلوفاكيا وبولندة مثلاً)، واليوم نرى مجموعةً من الديموقراطيات الحديثة في أوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية حوّلتْ نفسَها إلى ما يُشبه المرتزقةَ للعدوانية الأميركية... هذا من دون الإشارة إلى الهجرات شبه الجماعية للشباب والشابات من الوطن، واستشراءِ المافيات وتجارة الرقيق الأبيض. وكلّ ذلك **لا** يُعطي أمثلةً تؤكّد أنّ الديموقراطية تؤدّي تلقائيًا إلى الاستمساك بالوطن أو استقلاله أو عزّته. غير أنّ هذا كلّه لا يعني إنقاصًا من أهمية الديموقراطية، وإنّما دحضًا لتحميلها ما لا تَحْتمل، وتجنُّبًا للتبسيطية في قراءة تجارب الحروب.

ومن جهة ثانية ليس من الصحيح اعتبارُ كلّ نظام شموليّ، أو قيادةٍ تتّسم بالفردية أو الدكتاتورية، أو حزبٍ متفرِّدٍ بالسلطة، عاجزًا أو عاجزةً عن الدفاع عن الوطن واستقلاله. فعلى سبيل المثال خاضت الشعوبُ السوفياتيةُ أكبرَ حربٍ وطنيةٍ وكَسبتْها تحت قيادة ستالين ـ وستالين دكتاتور بامتياز. ويحتوي ملفُّه على

قراءة في بعض دروس العدوان على العراق

ما لا يُمْكن تصديقُه من القتلى والمجازر. وهنالك أمثلة مشابهة من الصين وڤيتنام وكوريا وكوبا. إنّ التبسيطية بالقول إنّ الدكتاتوريةَ وحزبَها الشموليّ لا يُمْكنهما القتالُ أو الصمودُ تشكّل الوجهَ الآخر للعملة التي تَعْزو الهزيمةَ إلى غياب الديموقراطية. فرفضُ الدكتاتورية، حتى لو انتصرتْ في حربٍ وطنيةٍ كبرى، يجب أن يبقى ثابتًا بالرُّغم من ذلك الانتصار.

ولهذا يتوجّب البحثُ عن أسبابٍ أعمقَ لحالات الانتصار في الحرب، وأبعدَ من إشكاليتَي «الدكتاتورية» و«الديموقراطية.» ومن هذه الأسباب: إيمانُ الشعب بالقضية التي يقاتل من أجلها؛ ونوعُ التعبئة الإيديولوجية والسياسية والقيمية والأخلاقية؛ وتوفيرُ حدٍّ من العدالة الاجتماعية أو الوعدُ بتوفيرها؛ والاقتناعُ بإمكان المقاومة وبإمكان انتزاع الانتصار بالصبر والصمود والمثابرة والقتال. وهنا يَلْعب التحليلُ السياسيّ وتقديرُ الموقف دورًا هامًا في إظهار نقاط ضعف العدوّ ونقاطِ القوّة في جبهة المقاومة. ثم هنالك مزايا ينبغي أن تتوفَّرَ في القيادة بما يتعدّى سماتِ الدكتاتورية والفردية أو الجماعية والديموقراطية، مثل: الشجاعة، والتصميم، والاستعداد للتضحية، وحسن إدارة الصراع، والذكاء، وإعطاء الثقة للناس بحكمة القيادة وثباتها على المبدإ والصمود حتى النهاية. ومن هنا عندما تَفتقر القيادةُ، أكانت دكتاتوريةً أمْ ديموقراطيةً، إلى أغلب هذه المزايا وتتّسم إضافةً إلى ذلك بالفساد والتردُّد أو بالانحلال والتبعية، يَحْدث الانهيارُ أمام الضغط الخارجيّ... بحرب أو من دون حرب!

إذا كان الهدف من نقاش تجربة العراق هو كيف نهيِّئ بلادَنا لامتلاك القدرة والمنعة، وكيف نَحْمي استقلالَها وأرضَها من العدوان بالرّغم من اختلال ميزان القوى العسكريّ، فلا بدّ من السعي إلى توفير تلك الأسباب أو أغلبها. وعندئذ يُمْكن الحديثُ عن الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان **ضمن ذلك السياق وفي خدمته.** ولا ينبغي أنَ يُنْسى التشديدُ على الجانب الأخلاقيّ والتقشُّفيّ وإحساسِ الجماهير بأنّ قادتها وعائلاتِهم يتقدَّمونها في التضحية والابتلاء.

وخلاصة الأمر أنّ الذين يريدون أن يدافعوا عن الديموقراطية لن يخدموها إنْ جعلوها الدواءَ لكلّ داء أو اعتبروها «هي الحلّ.» وإنّما يجب أن يضعوها في حدودها وضمن قَدْرها، فيحدِّدوا أسبابَ الحاجة إليها وكيفيةَ تحقيقها ضمن معطيات وخصوصيات معيّنة، ولا يحوِّلوها إلى إيديولوجيةٍ وهميةٍ لا تستطيع الردَّ على الحجج المقابلة. والذين يريدون الهجوم على الدكتاتورية ليسوا بحاجة إلى دَعْم دعواهم باتِّخاذ صدام حسين ونظامه نموذجًا.

ومن هنا فإنّ قراءة تجربة العراق بالعمق الكافي تتطلّب الحصرَ والتدقيقَ في خصوصية النظام وسماتِ قيادته لكي يُفْهم، بدقّةٍ، ما حَدَثَ في ٧ و٨ و٩ نيسان (أبريل) ٢٠٠٣، وكيف حدث، ومن دون حاجة إلى وضعه ضمن قانون عامّ يَشْمل **كلّ** دكتاتورية أو نظام يَستند إلى الحزب الواحد. ذلك لأنّنا في الحالة العراقية إزاء حالة شديدة الخصوصية في كيفية ممارستها الدكتاتورية وبناءِ الحزب والجيش وأجهزة الدولة، وأمام عقليةٍ من نمط خاصّ في فهم الوقائع وإدارة الصراع ووَزْنِ الأمور وتعاملها مع الشعب والأشقاء والجيران والدول الكبرى. وهنالك الشيء الكثير الذي يمكن أن يقال في المنهجية التي حَكَمت الحربَ دفاعًا وهجومًا، وهي منهجيةٌ أَسْهمتْ بقوّة في ما حدَثَ من النتائج.

ولكنّ المهم الآن هو التشديد، مرّةً أخرى، على ضرورة مواجهة التحديات الراهنة وما تتطلّبه من ممانعةٍ ومقاومةٍ، وتشكيلِ أوسع الجبهات محليًا وعربيًا وإقليميًا وعالميًا لكسر الهجمة التي يتعرَّض لها العالمُ كلّه ـ لا بلادُنا وحدها ـ من قِبَلِ ذلك الفريق المتطرف المصهين في إدارة الرئيس الأميركيّ جورج دبليو بوش.

عمّان

منير شفيق

كاتب فلسطينيّ.

سقوط بغداد والهزيمة العربية

أحمد فائز الفوّاز

هولاكو الجديد

سقوط بغداد في يد المعتدين الأمريكيين يستدعي، من الذاكرة، سقوطَ بغداد في يد جيش المغول عام ١٢٥٨. في حينها دَمّرَ جيشُ هولاكو المدينةَ العظيمةَ، وقَتَّلَ سكّانَها، وانتقم من الحضارة المجسَّدة فيها، وألقى الكتبَ ـ عنوانَ هذه الحضارة وحصيلتَها وسجلّ الإنجازات الإنسانية لذلك الزمان ـ في نهر دجلة الذي بقي ماؤه مصطبغًا بلون الحبر، الذي غطّى على لون الدم أيامًا عديدة، على ما يقول المؤرِّخون. واليوم، بعد ٧٤٥ عامًا، يقوم المعتدون الأميركيون، الواعون لما يفعلون، والمسلَّحون بالأسلحة الفتّاكة، والزاعمون أنهم جاءوا إلى العراق لكشفِ وإتلافِ ما تَملكه سلطاتُه من أسلحة الدمار الشامل، بمتابعة المسيرة «المجيدة» لهولاكو وجيشه. والأسلحة المحرَّمة دوليًا كالقنابل العنقودية، والأسلحةُ التي تَستخدم اليورانيوم المستنفَد، وربما أسلحةُ دمارٍ شاملٍ لمّا يُكْشف الستارُ عنها، لم تُسْتعمل في العراق لإلحاق الأذى بحياة وصحّةِ الجيل الحاليّ من سكّانه وحسب، وإنما لإلحاق الأذى أيضًا بحياة وصحة الأجيال اللاحقة في العراق وفي البلدان المجاورة على الأرجح.

الأيام ستُظهر لنا حجمَ الجريمة التي ارتكبها المعتدون الأمريكيون في العراق، وهي أفظع وأشنع مما قام به جيشُ هولاكو في ذلك الزمان. ربما لم يُدْرك جيشُ المغول البدويّ قيمةَ الكتب التي أَتْلفها؛ فالغزوات البدوية في الماضي كانت تَسفك الدماءَ وتدمِّر ما لا تستفيد منه وتَنهب ما ترى فائدةً فيه لها. لكنّ الأمريكيين يَعرفون قيمةَ المتاحف وكونَها تحوي تراثًا يخصّ الإنسانيةَ كلَّها لا العراقَ وحدَه، وهم يَعرفون أيضًا قيمةَ الجامعات وقيمةَ مكتباتها ومخابرها، فعلام تدميرُها وسرقةُ محتوياتها؟ وعلام تدميرُ الأسس التي تقوم عليها دولةٌ عراقيةٌ جديدة؟ لكنّ الذين لا يَحترمون قيمةَ حياة البشر، هل سيحترمون الكتبَ والمتاحفَ والجامعات؟

ميزان مُخْتلّ، أم ماذا؟

ليس من المهمّ استذكارُ ادّعاءات النظام العراقيّ المهزوم، ولا تهديداتِه ووعودِه بالنصر وإلحاقِ الهزيمة بالمعتدين؛ فذلك أصبح من الماضي، وميزانُ القوى بين الطرفين كان مختلاً بصورة عميقة. فالولايات المتحدة تَملك أعظمَ جيش في العالم. وميزانيتُها العسكرية السنوية العادية (٤٠٠ مليار دولار) تَفُوق مجموعَ الميزانيات العسكرية للدول السبع عشرة التي تليها في القوة، بما في ذلك روسيا والصين وفرنسا وإنكلترا. والجيش الأميركيّ مدعومٌ بتكنولوجيا عسكرية متفوقة على غيرها بمسافة كبيرة، وبصناعةٍ لا مثيلَ لها، وبأعظم اقتصادٍ في العالم. وأما العراق، في المقابل، فهو بلد أَنْهكتْه الحروبُ ومغامراتُ حكامه ومؤامراتُ خصومه: حربُ إيران دامت ثماني سنوات وكَلَّفتْ ما كَلَّفَت من ضحايا وخراب. الحرب الأمريكية عليه عام ١٩٩١، والتي سُمِّيتْ بحرب «تحرير» الكويت، ألحقتْ أذًى جسيمًا بالجيش والاقتصاد والبنية التحتية. حربُ النظام على الأكراد، الذين هم جزء من شعب العراق، ساهمتْ بنصيبها من الخراب. ثم جاء الحصارُ الذي دام اثنيْ عشر عامًا فأَكْمل مسيرةَ الدمار. وإلى كلّ ذلك يضاف ما ألحقه النظامُ بالبلاد وثرواتها من أذًى، وما فَعَلَ بالعراقيين من تقتيل واضطهاد.

مفهوم إذًا أن يَخْسر العراقُ في المواجهة لانعدام التكافؤ. لكنّ كونَ الغزاة الأميركان هم الطرفَ المهاجمَ، وكونَ العراق في حالة دفاع عن النفس، إنّما هو وضعٌ يُفْترض أن يتيح للنظام العراقيّ إمكانياتٍ أفضلَ لتنظيم الدفاع والمقاومة. فلا يكفي اختلالُ ميزان القوى لتبرير غيابِ الدفاع عن بغداد وسقوطِها بالشكل الذي سقطتْ به. كما أنّ ما حدث لا يُمْكن تفسيرُه أيضًا بالخيانات المتخيَّلة أو الحقيقية: فالخيانة قد تؤدّي إلى الانهيار في قطاع معيّن أو ميدانٍ محدَّد؛ لكنّها لا تفسِّر انهيارًا عامًا للجيش

سقوط بغداد والهزيمة العربية

والحرس الجمهوريّ والحرس الخاصّ، وهزيمةً شاملةً لكلّ مؤسسات الدولة والحزب، ولا تفسِّر ذلك الاختفاءَ العجائبيَّ الفجائيَّ لكلّ أنواع القيادات ولاسيّما المستوياتُ العليا منها.

صحيح أنّ هذه الهزيمة ليست استثناءً في تاريخنا المعاصر، بل هي تكرار لهزائم أخرى وإنْ بأشكالٍ جديدةٍ أشدّ مرارةً. لكنّها تعيد التذكيرَ المؤْلم بها: هزيمة الجيوش العربية في فلسطين عام ١٩٤٨، هزيمة ١٩٦٧، احتلال إسرائيل للبنان وعاصمتِه بيروت عام ١٩٨٢ على مرأى من الدول العربية، حرب الكويت الأمريكية بتغطية عربية «رجعية» و«تقدمية.» إنّ كلّ واحدة من هذه الهزائم، وأخرى لم نَذْكرها سمِّي بعضُها نكباتٍ وبعضُها الآخر نكساتٍ وبعضُها تحريرًا، قابلةٌ للتفسير «بالظروف المعينة» وبالمؤامرات من هذا الطرف أو ذاك وبالخيانات أو التقصير. لكنّها كلّها، **مجتمعةً**، عصيّةٌ على التفسير بالأسباب الجزئية لكلّ منها. إنّ الأمم تنهزم، فتتجاوز الهزيمةَ وتعيد البناءَ وتستعيد القوةَ وتتابع مسيرتَها. فلِمَ يختلف الأمرُ عندنا؟ ولماذا الهزائم عندنا تَدْفعنا على طريق انحداريّ؟ ولماذا تمهِّد الهزيمةُ لهزيمةٍ أخرى تليها؟

نحن هنا لا نتحدث عن الطريقة الرسمية في تصوير الهزائم كانتصارات. في هزيمة ١٩٦٧، التي سمَّيناها نكسةً لم نشفَ من آثارها حتى الآن، قيل إنّ العدو الإسرائيليّ لم يحقِّق هدفَه في إسقاط أنظمة الحكم التقدمية. ولعلّ النظام العراقيّ السابق، قياسًا على ذلك، اعتبر هزيمتَه في الكويت انتصارًا فسمّاها «أمَّ المعارك.» إذًا، لم تعد التفاسير الجزئية كافية، بل ينبغي البحثُ عمّا هو مشترك في هذه الهزائم، والبحثُ عن أساسٍ ومنبعٍ لها في البنيانات المقامة في النصف الثاني من القرن العشرين. فالحرب هي امتحان حقيقيّ للأمم والشعوب، امتحانٌ لتماسكها وصلابتها وقدرتها على المواجهة والصمود، وامتحانٌ لإنجازاتها وأبنيتها، ولدولها بشكل خاصّ لأنّ هذه الدول تلخِّص كلَّ هذه الإنجازات سلبًا أو إيجابًا. ففي أساس هذه الهزائم اغترابُ الدولة عن المجتمع، والحيلولةُ بين المجتمع والتأثيرِ في الدولة، ومن ثم تحوُّلُ الدولة من رافعة للنهوض بالمجتمع إلى قوةٍ طاغيةٍ لكبحه واستباحته. في الممارسة السياسية العربية لم يُنْظر إلى الدولة على أنّها تعبير عن الكلّ الاجتماعيّ، بل كموضوع للغزو والاستيلاء وبالتالي للتملّك الخاصّ والشخصيّ أحيانًا من قِبل المسكين بالسلطة. فأصبحت البلادُ تُنْسب إلى الأفراد الزائلين وكأنّها أرضٌ مجهولةٌ في حاجة إلى التعريف، أو ملكيةٌ خاصّةٌ قابلةٌ للتوريث.

هزيمة فلسطين أتاحت للعسكر تجريبَ وتعلُّمَ القفز على السلطة، رافعين شعاراتٍ جميلةً بدأتْ بـ «تحرير فلسطين» (من البحر إلى النهر) و«محاربة فساد النُّظم» (وهو فسادُ أفراد)، ثمّ تدرَّجتْ صُعُدًا نحو «تحقيق الوحدة العربية» و«القضاء على التأخر وبناء أسس التقدم وتحقيق العدالة الاجتماعية (الاشتراكية).» وقد عَكَسَ النموُّ التدريجيُّ للشعارات ازديادَ الميل إلى التمسك بالسلطة المنتزَعةِ بالقوّة، وتطوُّرَ طرقِ الحفاظ على هذه السلطة. وبالممارسة استقرت الأمورُ على نمط من الدولة ساد البلادَ العربيةَ الرئيسيةَ، وعاصَرَ كلَّ هذه الهزائم، وشارك فيها، وتنصَّل من مسؤوليته عنها. هذا النمط هو الدولة الشمولية، الذي استُورِدَ من دول المنظومة الاشتراكية السابقة بعد نزع قشرته الإيديولوجية ومضمونه البنائيّ، لكنْ مع الإبقاء على وظيفته في الحفاظ على السلطة وعلى قدرته على ضبط الحراك الاجتماعيّ، أيْ مع الإبقاء على وظيفته القمعية وحسب. من جهة، لبَّى هذا النظامُ مَطْمَحَ المسكين بالسلطة في التمتع بها بدون قيود، وفي تطويع المجتمع ونزع مقاوماته. ومن جهة أخرى، فَسَحَ المجالَ لأهل السلطة، ولبعض الفئات الاجتماعية الصاعدة، في الحصول على نصيب من الثروة من خلال إعادة توزيعها أو تيسيرِ تكوينها أو الحصولِ عليها بطريقة مشروعة أو غير مشروعة (نهب أموال الدولة، العمولات، السوق السوداء، تجارة المخدِّرات، وغير ذلك من

الخيانة قد تؤدّي إلى الانهيار في قطاع معيّن، لكنّها لا تفسّر انهيارًا عامًا للجيش والحرس والحزب والدولة

النشاطات التي تستحق صفةَ المافيوية). وبالتقاءِ مصالح متنوعة، بعضُها مشروعٌ وبعضُها غيرُ مشروع، ضَرَبَ هذا النمطُ جذورَه في الأرض، واكتَسَبَ ملامحَه «الوطنية» التي كادت أن تغطّي على أصله المستوْرَد، وأصبحتْ له «طبقتُه» الاجتماعيةُ المرتبطةُ مصالُحها بدوامه. وإذا كان هذا النظام قد وُلِدَ من خلال غزو السلطة، فإنّ استمراره وازدهاره ارتبطا بالاستيلاء على وسائل الإنتاج الاجتماعيّ وإدارتها (بما يَسْمح لطبقة السلطة بالحصول على الفائض الاجتماعيّ، وأحيانًا نهبه، أيْ بوضع الدولةِ وقطاعِ الدولة وأملاكِ الدولة تحت تصرّف هذه الطبقة)، وبالتحكّم بمجملِ حياة البشر من خلال تخفيض فِعْلِ القانون بل وإلغائه أيضًا (عبر الأحكام العرفية الدائمة) وبإلغاء الحريات العامة والسيطرة على أشكال التنظيم الاجتماعيّ القائمة وخلقِ أشكال جديدة خاضعةٍ للسيطرة ذاتها. وبدلاً من القشرة الإيديولوجية الأصلية حلّت قشرةٌ إيديولوجيةٌ «قومية» جديدةٌ ذاتُ شعاراتٍ كبيرةٍ لا جسورَ بينها وبين الواقع، بل راحت السلطات تمارس ما يعاكس هذه الشعارات التي ازدادت غربتُها عن الواقع. فجرى تشريبُها المستمرُّ بعبادةٍ للفرد تقاربُ حدودَ التأليه المذِلّ لكرامة البشر ولعقولهم: عبادةٍ تغطّي على الفساد المستشري، وتقوم بدور الكابح للحراك الاجتماعيّ، وتَنشر روحَ الاستزلام.

في هذا النمط جرى تصويرُ «القومية» بوصفها اختلافًا عن الآخر، الغريبِ وحسب، مع أنّ هذا الاختلاف (في اللغة والتاريخ والأرض والثقافة) موجودٌ منذ القديم ولا يشكّل مضمونَ القومية (وهي شكل حديث) من حيث هي ارتقاءٌ من الروابط الاجتماعية البدائية إلى إطارٍ متّحد اجتماعيّ يَضمن مساواةَ أبناء القوم أمام القانون وفي الفرص ويتيح لهم تطويرَ حياتهم المشتركة. ووفق هذا النمط أيضًا قُدِّمت «الديمقراطية» وكأنّها امتيازٌ حصريٌّ للبرجوازية ولا حصّة فيها للشعب، فأُلحقتْ كلمةُ «الشعبية» بها، لكي تَنفيَ الواحدةُ الأخرى، ولكي يُنْكَرَ على المواطنين حقُّهم في التعاقد لتكوين المتّحَد الاجتماعيّ وحقُّهم في أن يكونوا مصدرَ السلطة والقيِّمين عليها والقادرين على تبديلها. ورُفع شعار «الثورة» لكي ينفيَ مفهومَ «الحقّ،» ويلغيَ تجسُّدَه في القانون والمؤسسات العاملة على صيانته وتنفيذه، ويطلِقَ اليدَ في التصرف بحياة الناس وثمارِ عملهم.

مع ترسُّخ النظام نَمَتْ، في الوقت نفسه، أزمتُه وتفاقمتْ، لتتحوّل إلى أزمة وطنية عامة. وقد تجلّت هذه الأزمة في جمود أو تدهور الإنتاج الماديّ، وفي نموِّ البطالة والبطالة المقنَّعة، والفقر، وتزايُدِ عجزِ الدولة عن القيام بواجباتها العامة (خصوصًا في مجالات الأمن والصحة والتعليم)، وفي التضييق المستمرّ على فضاء الحرية (مع غياب الإعلام الحرّ والتنظيم السياسيّ المستقلّ عن السلطة وتنظيمات المجتمع الأهلي)، وفي نموّ الاضطهاد (وهو ما برز في المحاكم الاستثنائية، والسجون والمعتقلات، والمنافي، والمقابر الجماعية)، وفي انسداد الآفاق أمام الأجيال الجديدة، وفي انتشار الفساد أفقيًا وعموديًا في أجهزة الدولة وتحوُّلِه إلى سمة رئيسية لعملها.

لكنّ الأزمة تجلّت أيضًا، وقبل كلّ شيء، في عجز السلطة المتنامي عن الدفاع عن البلاد وسلامةِ أراضيها. فقد كَشف نموُّ الأزمة عن الضعف المترقّي للنظام وازديادِ عزلته وانكماشِ قاعدته الاجتماعية. ففي موازاة نموّ القمع وأجهزته الرسمية سيطرتْ على الكتلة الشعبية مشاعرُ الخوف، وضعفتْ مقاومتُها، ونمت فيها ميولُ الاستسلام والعدمية، وانتعشتْ في صفوفها بقايا الروابط ما قبل القومية (كالعشائرية والطائفية). في هذا السياق يَضعف الارتباطُ بالوطن: فالوطن ليس الأرض، وليس التاريخ، مع أنّ الأرضَ والتاريخَ ركنان أساسيان من أركانه. إنّها (أي الوطنية) مفهوم اجتماعيّ يعبِّر عن الارتباط بالكيان الذي يؤمِّن الحياةَ والعيشَ والمستقبلَ للأجيال المتعاقبة، ويَضْمن الحريةَ الفرديةَ والجماعيةَ، ويَكْفل المساواةَ بين الناس، وينظِّم العلاقاتِ التعاقديةَ بينهم وبين السلطة. لذلك ترتبط الوطنيةُ بالقوميةِ والديمقراطيةِ بروابط قويةٍ، بحُكْم الأصل المشترك والتأثيرِ المتبادل والنموِّ فوق أرضية واحدة.

سقوط بغداد والهزيمة العربية

سمتان هامتان من سمات الأنظمة الشمولية العربية أبرزتْهما الفترةُ السابقةُ على العدوان الأميركيّ على العراق: الأولى هي العجزُ المترقّي عن قراءة الواقع والتعرُّفِ على مكوناته، ومن ثمّ أخذِها في الحسبان. ففي أزمة الكويت (١٩٩٠ ـ ١٩٩١) لم يستطع النظامُ العراقيُّ أن يدرك أنّ القوات العسكرية الأميركية لم تأتِ للنزهة، وأنّ المواجهة لا ريب فيها. ولم يستطع النظامُ العربيّ، الذي غطّى العدوان، أن يرى، بدوره، أنّ هزيمة العراق هي هزيمةٌ له أيضًا وإضعافٌ أكيدٌ لمواقعه.

وأما السمة الثانية الأصيلة فهي عدمُ استعداد الأنظمة الشمولية العربية للتراجع أمام الشعب. إنّها مستعدّة للتراجع أمام العدوّ الخارجيّ فقط ! وفي سلوكِ أيٍّ من النهجين، نهجِ تلبية مطالب الشعب أو نهجِ الانحناء أمام العاصفة وتلبيةِ مطالب الخارج، يختار النظامُ سلوكَ النهج الثاني. قبل العدوان الأخير على العراق، أعلن النظام العراقيّ استعدادَه «للتعاون» مع الولايات المتحدة بخصوص البترول، لكنّه سَدَّ أذنيْه عن مطالبات الكثير من الوطنيين العرب بضرورة إجراءِ مصالحة وطنية فورية وتشكيلِ حكومة وطنية انتقالية من الأطياف السياسية المختلفة لإعداد البلاد لمواجهة العدوان، وسدّ أذنيْه عن نصيحة استقالة رأس هذا النظام وإحباط العدوان أو إدخالِ الاضطراب على خططه. لماذا لا يتراجع أولو الأمر أمام الشعب؟

لقد اعتاد النظامُ الشموليّ اعتبارَ الشعب مجموعةَ أتباع لا حقوقَ لهم، أو رعايا تَلْزمُهم الطاعةُ. وما يُقَدَّم لهم بعضَ الأحايين، مِنْ عرقهم وجهدِ أيديهم، إنّما هو من باب «المنح والعطايا والهبات.» حتى كلمات المسؤولين حِكَمٌ يجب على الصغار والكبار تعلُّمُها، أو هي رؤى استراتيجية وبرامجُ عمل ينبغي على العاملين الاسترشادُ بها!

في «بلد المنشإ» كانت الوظيفة التاريخية للنظام الشموليّ هي توفيرَ الشروط الملائمة لمواجهة التأخر التاريخيّ، أيْ تأمينَ التراكم الأوليّ (الماديّ) والتغلُّبَ على النقص الكبير في المعارف والخبرات. وقد عمل النموذجُ الأول له، أي الاتحاد السوفياتيّ، طوال النصف الأول من القرن العشرين على إنجاز مهمته التاريخية، ودافَعَ عن البلاد وحرَّرَها من الغزو الأجنبيّ في الحرب العالمية الثانية، وأعاد بناءَ ما هدمته. وأما عندنا فقد عجز هذا النوعُ من الأنظمة عن تلبية وظيفته التاريخية، وعجز عن الدفاع عن الوطن وعن تحرير ما احتُلَّ من أرضه، فتحوَّل إلى قيد على التطور وإلى عبءٍ متزايدِ الثقل على المجتمع.

الاحتلال الأميركيّ للعراق أضاف سببًا جديدًا لضرورة وجود دولةٍ من نوع آخر، دولةٍ قويةٍ قادرةٍ على مواجهة الأوضاع العالمية والإقليمية المتغيرة. لقد غيّر الاحتلالُ المعطيات الجيوسياسيةَ في المنطقة بعمق، وكذلك توازنات القوى فيها. فالاندفاعة الأميركية أزاحت من طريقها العقباتِ التي تعترض «إعادةَ رسم خارطة المنطقة» أو إقامةَ نظام إقليميّ جديد يَضمن تحكُّمَ الولايات المتحدة بهذه المنطقة وبسياساتها وبترولها ويفترض ـ بالتالي ـ دورًا متميِّزًا لإسرائيل في هذا النظام. لكنّ السبب الأساسي يظلّ فاعلاً؛ وهو ما تتطلبه حالةُ التأخر السائدة من وجود قوة قادرة على إبراز الإمكانيات وتحويلها إلى قدرات في الواقع، وحشْدِها، ومركزةِ الجهود، والعملِ الصبور والغائيّ للتجاوز التدريجيّ للهوة القائمة بين بلادنا والبلاد المتقدمة. لقد بيّنت الهزيمةُ الأخيرةُ أنّ الدولة الاستبدادية المتحكّمة في رقاب الناس وأرزاقهم هي دولة قوية تجاه شعبها، لكنّها هشّة تجاه أعداء بلادها. فلا دولة قوية من دون مجتمع قويّ يُشرِّع هذه الدولة. ولا دولة قوية من دون العمل على تطوير الإنتاج الاجتماعيّ، وتنمية الثروة الوطنية، وتأمين الرعاية الاجتماعية والصحة والعلم والعمل. ولا دولة قوية من دون صون حريات مواطنيها وكرامتهم وإرادتهم. فمثل هذه الدولة القوية، التي تتأسس سلطتُها على مبدإ السيادة الشعبية، هي الدولة الديمقراطية، وهي الدولة الأقدر على الدفاع عن البلاد.

دمشق

أحمد فائز الفوّاز

كاتب سوريّ.

حرب المتغيرات الكبرى:
أميركا ومعضلة تدمير الدولة العراقية

عبد الأمير الركابي

بين ١٩٩١ و ٢٠٠٣

لمرتين تكرَّرت الحربُ العالميةُ على العراق، واستطاعت أميركا أن تَفعل ذلك بإتقان فريد يَليق بما تمثِّله في سياق تطوُّر العالم التكنولوجيّ. ولكنّ الحرب الثانية لا تبدو أبدًا مثلَ الأولى: ففي المرة الأولى أمْكن تحاشي «الأضرار الجانبية» للغزو، فلم يتمّ إسقاطُ النظام، وسُمِحَ بإطلاق يد صدّام حسين كي يُخمد الانتفاضة التي انفجرتْ في آذار (مارس) ١٩٩١، بل سُمِح له باستعمال الطائرات العمودية ضد السكان.

بعد ذلك لم نَسمع سوى عن أحداث قليلة مهمّة، ولم تَعُد الحروبُ تخاض بالصواريخ إلاّ خلال أربعة أيام عابرة خَتَمَتْ عامَ ١٩٩٨. آنذاك كان الحصار يوشك أن يتهاوى، وراحت قبضةُ الولايات المتحدة على العالم ترتخي إلى أبعد حدّ. ومع ذلك قُتِلَ من العراقيين خلال اثنتيْ عشرة سنة أكثرُ من مليون ونصف مليون إنسان، معظمُهم من الأطفال. وإلى جانب الموت المجانيّ، كانت مَذلّةٌ أخرى تَنْهض أمام العيون المغرورقة بالدموع: فقد عَصَرت المأساةُ، عدا جموع الفقراء ، كهولاً موظَّفين، لطالما عُدُّوا من الطبقة الوسطى القريبةِ من التنعُّم، اضطرُّوا إلى بيع ما يَملكون من مقتنيات ثمينة، وأحيانًا عَرَضَ هؤلاء شبابيكَ بيوتهم وأبوابَهم الخشبية وجلسوا على الأرصفة صامتين أمام بضاعتهم القليلة، بينما هم يطالعون معالمَ قصورٍ بشعةٍ تُشاد في كلّ مكان. فقد بنى صدّام حسين أكثرَ من ستين قصرًا خلال عشر سنوات، مبتكرًا ما يُمْكن تسميتُه «قصورَ الموت والجوع والمرض،» في وقتٍ كان العراقيون فيه يتهاوَوْن مثلَ الذباب، بينما صدّام حسين يُحصيَ القتلى ويُلقي الذنْب على عاتق الأميركيين!

ثم بدأتْ نذرُ الحرب الثانية تتجمع: وقيل إنّها كانت على وشك الوقوع بعد هجوم ١١ سبتمبر مباشرةً، وإنّ نصيحةً بريطانيةً ساهمتْ في تأخيرها لحين الانتهاء من أفغانستان وتهيئةِ الرأي العامّ الدوليّ والأوروبيّ. مَنْ يتذكَّر الآن إصرارَ الولايات المتحدة على مواصلة حلقات هذا الهجوم يذهِلْه التصميمُ والمواظبةُ على جعل العراق هدفًا للتدمير، بل ولمخططٍ يوحي بالإبادة. أيكون السببُ في ذلك هو النفط ؟ لا، طبعًا. فهو في حدّ ذاته يُمْكن للأميركان أن يحصلوا عليه بوسائل أقلّ كلفةً. إنّ على النفط ألاّ يَحْجب عنّا محرِّكات صراعٍ لا جدال في أنّه كونيّ، إذا كان للنفط من حضور فيه فمن زاوية أخرى بعيدةٍ عن تلك التي تحوِّل العراقَ إلى «محطة بنزين» تريد أميركا من خلاله تأمينَ سيطرتها على مواضع هامةٍ وشاسعةٍ تمتدّ من الصين إلى أوروبا.

في هذا المجال سنحاول أن نَقْصر اهتمامَنا على قضيتين هما: جسامة «الأخطاء الجانبية» للحرب الأميركية الحالية؛ ومسألةُ العراق كاحتمالية «تكنوبترولية» وأثرُ ذلك في التركيز الأميركيّ على هذا البلد بالذات. وبما أنّ المسألتيْن غير متداولتيْن كثيرًا، فإنّ احتمال صعوبة تلقّيهما هنا لا مَهْرب منه، الأمر الذي يضطرّنا إلى أن نَنصحَ بمعاملتهما كافتراض لا تَدْعمه غيرُ وقائعَ نشَأتْ مع الحرب الحالية. فلقد حَدَثَ هذه المرة ما لم تُفْلح الولاياتُ المتحدة في تحاشيه أو ضبطه. وعلى عكس المرة الأولى، سيطر على الحرب الراهنة القانونُ التقليديُّ نفسُه الذي يجعل من واقعة الحرب مستحيلةً على الضبط أو على التوقع حتى بالنسبة إلى مَنْ يُطْلقها. ويبدو أنّ النُذُر السيِّئة هنا قد تولّدتْ من غياب الحذر، أو من انعدام الدقّة في تحديد الأهداف، فوقَعَ هيكلٌ أضخمُ بكثير من ذلك الذي كان الغزاةُ يفكّرون بهدمه. وفي حين أرادت الإدارةُ الأميركيةُ إسقاطَ النظام، فإنّها قد ذَهَبَتْ بعيدًا جدًا وهَدَمت الدولة العراقية.

هل يمكن تخيُّل المترتِّبات التي ستنشأ عن انهيار هذا الهيكل الإضافيّ غيرِ المحسوب؟ ذلك من التمارين التي ستستغرق عملاً طويلاً ومضنيًا. ولكنّ القضية التي لا يمكن إغفالُها الآن هي ما قد نشأ بسبب ذلك، وفجأةً، من تحدٍّ شاملٍ وصارخ يمسّ قضيةَ الشرعية. فالدول التي تُكْنس من الوجود تَخلق نمطًا من واقعٍ إحاديِّ الطرف، يَحضر فيه المجتمعُ لوحده كمَصْدر لإعادة إنتاج الشرعية. والحال أنّ واقعة تهديم الدولة في تاريخ العراق ليست جديدة بل حدثتْ أيضًا في عام ١٩٥٨. لكنّ محدِّداتِ الشرعية كانت آنذاك

حرب المتغيرات الكبرى:
أميركا ومعضلة تدمير الدولة العراقية

جاهزة: الأفكار التحررية والثورية؛ القوى التي صاغت بعملها ونضالها شكلَ الصيرورة اللاحقة على النظام الملكيّ؛ الجيش... كلّ هذه المحدِّدات تحوَّلتْ في حينه إلى أساسٍ مفترضٍ لبديل ظلّ متعثّرًا، إلى أن جاء نظامُ البعث وصدّام حسين ممثّلاً أسوأَ تعبيرٍ عن عمق أزمة شرعية لم تُحلّ على مدى تاريخ العراق المعاصر منذ عام ١٩٢٠.

هنالك فارق جوهريّ مهمّ آخر. فدولة ١٩٢١ ـ ١٩٥٨ أسقطها العراقيون بأيديهم وبعد جهودٍ وتضحياتٍ بذلوها خلال أكثر من ثلاثين عامًا. وأما اليوم فالأمر مختلف كليًا: ذلك أنّ الأميركيين يحتلّون العراق، وينظّمون الثأرَ ضدّ وجود البلاد، وضدّ ذاكرتها التي هي ذاكرةُ الإنسان والحضارة. حرائق في كلّ مكان، نهبٌ للثقافة والتاريخ، إشعالٌ بربريّ للنيران في المكتبات، سحقٌ للمَرافق وتهشيمٌ للمؤسسات لا سابق له، وعلى رأسها الجيشُ الذي هو أعرقُ ما بَنَتْه الدولةُ العراقيةُ الحديثةُ وأقدمُه وأكثرُه رسوخًا.

قبل أيام كَتبتْ إحدى الصحف «المعارضة» التي عادت لتَصْدر في بغداد تتّهمني باستعمالِ مقاييس قديمةٍ للحكم على ما اعتبرتْه أحداثًا جديدةً. غير أنّني أُواصل إصراري على المقارنة، معتقدًا أنّ التاريخ لا يفتأ يعيد نفسه، وهو بالأحرى يتكرَّر اليوم بصورة كارثيةٍ قياسًا إلى ما كنتُ أواصل القياسَ عليه من أحداث سابقة. ذلك أنّ العراق الحاليّ تنفتح فيه حركةُ التاريخ إلى الخلف: فالدولة تتهدّم ولكنّ الشعب العراقيّ يعود إلى الظهور. كأنّنا أمام شريط يسير بنا إلى الوراء، وها نحن بين ليلةٍ وضحاها أمام مصدر السلطات في مواجهة قوةِ احتلالٍ لا تستطيع، ولن تستطيع أبدًا، توليدَ الشرعية. الخبرة البشرية تقول: إذا تهدَّمت الدولةُ نَهَضت الحاجةُ إلى اجتماعٍ عامٍّ للمواطنين، لا يُمكن من دونهم اقتراحُ أيّ نوع من السلطات، خاصةً تلك التي يريد إرساءَها الأفّاقون، واللصوصُ، وزعماءُ العصابات من مدَّعي الديموقراطية، والآتون على ظهور الدبّابات الأميركية لنهب غنيمة السلطة والثروة.

أحدُهم صَرّح بكلّ وقاحة أمام عدسات التلفزيون بأنّه أولُ مَنْ دخل مدينة الموصل وحرَّرها، فهو يستحقّ من ثم أن يَحْكمها! وبعد أيام طَلب من الجنود الأميريكيين أن يُطلقوا النارَ على جمعٍ ممن جاءوا يعلنون رفضَهم لسلطته، فسقط في تلك المجزرة ما يَقْربُ من خمسة عشر قتيلاً ومائة جريح، أُتْبِعوا في اليوم التالي بأربعة قتلى للسبب نفسه. جنود أميركيون شوهدوا يَسْرقون البنوكَ والمتاحفَ. المعامل بدأتْ تُفكَّك ليأخذَ المسلحون الأكراد حصَّتَهم منها ومن كلّ ما هو نافع: سيارات، حديد خردة، وألمنيوم ومعادن مختلفة، تُنقل كلُّها إلى كردستان، لكي تهرَّب من هناك عبر الحدود. الخط نفسه يَحْمل أيضًا أنواعًا لا حصر لها من الأسلحة، وقد انفتح فجأةً خطُّ تهريب للسلاح من كردستان عبر إيران إلى بلدان آسيا الوسطى والاتحاد السوفياتيّ السابق. إنّ بعضًا من إخوتنا المسلّحين الأكراد يثأرون من العراق لا من النظام، وهم يفعلون ذلك بالاتفاق مع سلطات الاحتلال التي تتقاسم معهم الغنيمةَ فتحتفظ لنفسها بالأفضلِ والأنفعِ من المنشآت والمعامل. كأنّها سياسةُ التخريب الإسرائيلية عينها، وكأنّها الرغبةُ الإسرائيلية نفسُها في التدمير والإيذاء!

وكلّهم مارسوا عملياتِ سطوٍ ومصادرةٍ للممتلكات العامة، وأَخْلوا منازلَ من ساكنيها بقوّة السلاح. ثأروا حين استطاعوا الثأر، وقَتَلوا جلاّديهم السابقين بالخسّة نفسها، وطَبّقوا قانونَ الأقوى بشراسةٍ وحقد، وأشاعوا الرعبَ في الطرقات، ووصل الأمرُ إلى حدّ خطف النساء والقتل لمجرّد التسلية. نحن نُنهب ونُمْنع من الحياة، والأميركيون وصنائعُهم يعلّموننا نشيدًا لم يَسمع به أحدٌ من قبل: لا حدودَ للحرية ولا لنعمة التحرير، خاصةً لمن يملكون السلاح!

خطة... لا سلوك!

ليس هذا مجرّد سلوك عابر. وإذا كان هنالك عقل يخطِّط لكلّ ما يجري الآن، فلا بدّ من أن نتحرَّى دوافعَه الأقربَ إلى المنطق، إذْ كيف تدار حالةُ خلل مرعبةٌ كهذه؟ وفي الوقت نفسه يَطْرح مستوى

في العراق تحوّل النفط إلى قوّة تنطوي على احتمال انتقال هذا البلد إلى قوة تكنولوجية

الفوضى ضرورةَ وجود **الدولة** في مجتمع عانى قرونًا طويلةً من نمطَ سلطةٍ برانيةٍ رُكِّبتْ فوقه بالإكراه. كما أُخضع هذا المجتمع لإلحاحاتِ إعادةِ الأمن والاستقرار إليه على يد قوًى محمولة من الخارج، وهي قوى مهزومة تاريخيًا، فاشلة، تجاوَزَها الزمن، لم تتصرّف أبدًا بمسؤولية، بل عاملت البلادَ والناسَ وكأنّها طليعةُ غزوٍ أجنبية لا تفرّق بين النظام والمجتمع. في مثل هذه الحالة قد يكون المَهْربُ الذي يختاره المحتلّون هو تهشيمَ مصدرِ السلطات والشرعية المفترض، وتدميرَ لحْمة المجتمع كما تجسّدتْ في ظواهر عديدة أهمُّها: مظاهراتُ الناصرية ضدّ «اجتماع» أُور لما يسمّى «المعارضة»؛ وتظاهراتُ بغداد ضدّ اجتماع القوى نفسها وإعلانًا للوحدة بين المسلمين الشيعة والسنّة؛ ومواقف أهالي البصرة المستمرّة ضدّ محاولات تزوير إرادتهم؛ ومسيراتُ كربلاء؛ وانتشارُ نماذج قيام السلطات المحلية المنتخَبة من السكّان والإدارات الذاتية في طول البلاد وعرضها.

لمّا كان الأميركيون لا يملكون سوى الدبابات يَفرضون بواسطتها «شرعيّتهم» عبر متعاونين معهم مكروهين وبلا جذور، فالمعضلة لن تُحَلّ أبدًا، وسيظلّ الأميركيون يغوصون داخل أوحالِ ورطةٍ لا حلّ لها. وهذا ما قد يجعلهم يفكّرون باللعب على الأحقاد، كما على الملفات الخطرة، مثلِ محفوظات الأجهزة الأمنية التي يمكن أن تفجّر كارثةً لا نهايةَ لها، أو أن يجرّبوا ضربَ المعسكرات المفترضة بعضها ببعض، أو أن يتيحوا لبقايا النظام وطلاّبِ الانتقام فرصًا لممارسة جرائم التخريب وتصفية الحسابات. لكنّ مثل هذا المخطّط لن يجد سوى استجاباتٍ ضعيفةٍ ستظلّ محصورةً في مناطق مثل بغداد وبعضِ المدن وشمال بغداد وغربها، ولأمدٍ غيرِ طويلٍ، لاسيّما إذا أبدت المناطقُ الوسطى والجنوبيةُ امتناعًا عن الانخراط في مثل هذه الدوامة ـ وهو المرجَّح لأسباب تاريخية ومجتمعية خاصةٍ بهذه المناطق ـ علمًا بأنّها هي التي ستكون في نهاية المطاف المقرِّرَ الفعليَّ لاتّجاه الوضع في العراق ككلّ. لقد استعمنا مؤخّرًا إلى نغمة «فَرِّقْ تَسُدْ» يردِّدها هذه المرّة الأميركيون لا الإنكليز. ولكنْ إذا شعر المجتمعُ العراقيُّ اليوم أنّ وحدته تطابِقُ حقَّه في إحراز الشرعية والحياة، فلن تستطيع أيّ قوة هزَّ لحمته، وسرعان ما سيتصرّف ككتلة.

الاحتمالية التكنوبترولية

هذا الجانب من المأزق ليس هو العنصر الوحيد في المشهد الحاليّ. فالحرب على العراق تكتنفها عدّةُ محفِّزات متداخلة وخطيرة سنَقْصر حديثَنا ـ كما سبق وذكرنا ـ على عنصر منها هو ذلك الذي وضعناه تحت تعبير «الاحتمالية التكنوبترولية» لتجربة العراق، وبخاصةٍ أهمية هذا الاحتمال في دفع الولايات المتحدة إلى تركيز هجومها عليه. وسنحتاج كي نوضحَ هذه الناحية إلى العودة إلى مجمل ظاهرة النفط التي تشكّل المحرّكَ الأكبرَ في الموقع الاقتصاديّ والسياسيّ الذي أحْرزه العالمُ العربيُّ خلال نصف القرن الماضي، الأمرُ الذي جعل دولاً من هذه المنطقة ترتقي عمليًا إلى درجة احتلال مكانِ حسّاسٍ ضمن بنية الرأسمالية العالمية، متجاوزةً بذلك الدورَ التقليديَّ المستمدَّ من الزراعة وحساسياتِ الموقع الاستراتيجيّ (بل والروحيّ إلى حدٍّ ما) نحو نمطٍ من الوقوف الخاصّ على سوية العصر الصناعية من مدخل الطاقة ومواردها.

من هذا المدخل تَرَكَ تاريخُ النفط في العالم العربيّ نماذجَ من التفاعلات الخاصة والنتائج غير العادية، تجلّت في كلّ بلد حسب ظروفه وإمكاناته. فكان هنالك **أولاً** النموذجُ العاديّ القائم على وفرة الإنتاج والاحتياطيّ كما جسّدته حالةُ السعودية، التي سجّلتْ ذروةَ حضورها في السبعينيات خلال أزمة الطاقة الشهيرة. وظهر أيضًا نموذجٌ **ثانٍ** أقلُّ وزنًا، تحققتْ فيه قوةُ الإيداعات والاستثمارات، كما في حالة الكويت وما شَهِدْنا نموذجًا عن فعله العالميّ بقوّة خلال عام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ إثر الاحتلال العراقيّ لتلك الإمارة: فقد استطاع الكويتيون عن طريق تحريك مفعول مدّخراتهم أن يَجْلبوا مساندةَ أوروبا والغرب عمومًا، وأفْلحوا في تشجيع وجلب

حرب المتغيرات الكبرى:
أميركا ومعضلة تدمير الدولة العراقية

«المحرِّرين» بعد أن أمّنوا تكاليفَ «تحرير» بلادهم. ويبقى بعد ذلك النموذجُ **الثالث** كما تعبّر عنه حالةُ العراق. ففي هذا البلد الوافر الغنى بالطاقات البشرية والعلمية وبالتاريخ الحضاريّ والثقافيّ، تحوّل النفطُ إلى قوّة تنطوي على احتمالِ انتقالِ هذا البلد إلى قوّة تكنولوجية تتجاوز شروطَ عصر الصناعة إلى ما بعد الصناعة، أيْ تقف فعليًا على السوية التي تقف عندها الولاياتُ المتحدةُ نفسُها، مع كلّ ما يَعْنيه ذلك من تحدّيات إقليمية تخصّ وجودَ «إسرائيل» وتتناول كلَّ العالم العربيّ والشرق الأوسط.

هذا هو فعليًا جوهرُ الصراع الناشب والمستمرّ الآن: بين الولايات المتحدة كقوّةٍ تصرّ على تأمين هيمنتها المطْلقة على العالم من جهة، والعراق من جهة ثانية كمجتمع يَحْتشد تاريخُه الحاضرُ بدفع تطلُّعٍ كونيٍّ استثنائيّ ـ بغضّ النظر عن نوع النظام الحاكم فيه، لا بل على الرّغم من وجود ذلك النظام المعوّق لمكنات انطلاقته الكبرى والعاملِ على تشويهها وحَرْفِها عن هدفها والحَوْلِ بينها وبين مطابقة تكوين المجتمع وخاصياته.

من الواضح أنّنا نشير إلى صراعٍ راهنٍ بقدرِ ما هو مستقبليّ. إنّه معركة جديدة تمامًا وبكلّ المقاييس، حتى من حيث القسوةُ التي ستظلّ تذكّرنا بالتحوُّلات الكبرى التي هي قابلةُ التاريخ. فالعراق وأميركا اليوم يخوضان ـ مع اختلال التوازنات ـ صراعًا له طابعُ ما بعد صناعيّ تقف في جهةٍ منه إمبرياليةٌ جديدةٌ في مواجهة موضعٍ صاعدٍ يذكّر بنمطٍ آخر من مناسبات النهوض الكبير. وهذا الموضعُ الصاعد ليس كالنمور الآسيوية المنهارة، ولا حتى مثلَ اليابان، أو العودةِ الألمانية إلى الحياة. بل إنّ الخطّ الذي يسير عليه العراقُ موجودٌ في ما هو بعد كلّ تلك المحطات الباهرة: إنّه موجودٌ وراء عهود الصناعة التقليدية كلّها. فلا عجب إذا وجَدْنا الولايات المتحدة تسعى الآن إلى تدمير عقول ثلاثة آلاف عالم عراقيّ، وأكثرِ من ثمانمائة مصنع، هي فقط تلك التي أشارت إليها لجانُ التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل. ولا عجب أيضًا أنّ الولايات المتحدة تعمد إلى استباحةِ المتحف الوطنيّ العراقيّ، وحرقِ المكتبات، ومحوِ الذاكرة الفنية، وتهديمِ كلّ المرافق الحيوية وأسسِ الأمان الأولية الضرورية لمجتمعٍ يحتاج إلى أن يفكّر ويكونَ خلاّقًا.

على هذا المنوال المرعب يَعْزف القَدَرُ، المستقلُّ عن إرادة المتصارعين، سمفونيتَه، جاعلاً المشهدَ مغلقًا ودون مخارجَ متاحة. فالأميركيون لا يستطيعون إيجادَ سبيل لحكم البلاد أو تأمين التوافق معها، وهم لا يريدون ذلك، ويرغبون بكلّ جوارحهم في تدمير حيويّتها وقَتْلِ تطلُّعاتها. وأما المجتمع العراقيّ فيباغتهم، منذ اليوم الأول، بالتعبير عن نفسه، مهدِّدًا وجودَهم بقوةِ الإصرار على تجسيد إرادته، أيْ بإظهار عزمه على إقامة نظام يكون مطابقًا لخصائصه وطموحاته، الأمرُ الذي يعني إطلاقَ العنان لمشروع نهضته البتروتكنولوجية، مع ما تعنيه هذه النهضةُ من خطر إستراتيجيّ تراه الولاياتُ المتحدةُ غيرَ مقبول على الإطلاق بل يستحقّ الإبادةَ لو اقتضى الأمر. وهذا في العمق هو القانونُ القديمُ نفسُه محوَّرًا ومقدَّرًا على شروط العصر الحاليّ: القوى المهيمنة الكبيرة تريد تعويقَ نموّ البلدان الصاعدة أو الراغبةِ في الانعتاق والتقدُّم، وهذه تقاوم وتَرْفض الاستسلامَ. وأما الذي تغيَّر فهو الوسائل التي تتيحها تطوُّرات العالم، والخبراتُ المتراكمةُ لدى الطرفيْن.

هنا يَعْمل منذ عقود مختبرٌ لمعركة كونية قاسية ستكون نتائجُها مذهلةً، حتى وإنْ كان الفكرُ المحيط بها ينام في ظلمة القبور، وحتى لو كان العالمُ مايزال في بداية صحوته يتململ. فلن يطول الوقتُ على وقع الآلام الرهيبة والمأساة، قبل أن يُسْمع صوتُ الديك يَصْدح في قلب الفجر، آتيًا من هناك: من المكانِ الذي يستطيع دائمًا العودةَ إلى الكتابة في قلب التاريخ... على ورقة بيضاء!

باريس

عبد الأمير الركابي

كاتب عراقيّ وأحد رموز التيار الوطنيّ الديموقراطيّ المعارض.

بحثًا عن الفردوس المفقود

سنان أنطون

- ١ -

عالَمُ اليوم تَستعمره الصورةُ ويَحكمه المشهدُ بامتياز. فالحدث ـ أو الأحداث ـ صارت تُختصر بمشهد يتيم لا يستغرق أكثرَ من ثوانٍ معدودة، يعاد ويُجترّ بصورة طقوسية آلافَ المرات حتى يترسَّخَ في الوعي واللاوعي الجمعييْن. ثم يتم استدعاؤه واستذكارُه تلقائيًا ولاشعوريًا ليتولّى، عند الحاجة، توزيعَ وترتيبَ المعاني والمشاعر المرتبطة بهذه اللحظة أو تلك وتفسيرَها بسطحيةٍ فجّة. وغالبًا ما يُبسِّط هذا المشهدُ التعقيدات، ويستأصل الجذورَ والسياقات، ليَسْهل تعليبُه وتسويقُه. فنراه، في نهاية المطاف، يُخفي ويَطمس أكثرَ مما يُظهر. وهكذا هو الحال مع مشهد سقوط تمثال صدّام في ساحة الفردوس في بغداد في نيسان الماضي والذي بات «المشهدَ» الذي يَرْمز إلى سقوط النظام ويَختصره.

- ٢ -

كنتُ أَحلم، كملايين العراقيين، بأن يكون هذا السقوطُ على يد الشعب وأن تُعْلِنَ نهايةَ النظام انتفاضةٌ شعبيةٌ عارمة أو ثورةٌ كاسحة. لكنْ، وللأسف، حالت عوامل وقوى عديدة ومختلفة دون ذلك. منها دمويةُ النظام وضراوةُ أجهزته القمعية، وسياساتُ ومصالحُ حلفائه وأصدقائه الذين انقلبوا بحربائية رشيقة أعداء حين انتفت الحاجةُ إلى خدماته، بالإضافة إلى التعقيدات والعوامل الخارجية والداخلية الأخرى، بما فيها تاريخُ العراق الحديث وتعرُّجاتُه وخصوصياتُه. لقد حَتَّمتْ كلُّ هذه، مجتمعةً، أن يُحْرم العراقيون، المنهَكون أصلاً والمثخَنون بجراح الحروب والحصار، من الظروف والأدوات التي تمكِّنهم من إسقاط النظام بأنفسهم. وهذا لا يعني أنّه ما كان لهذا النظام أن يسقط بغير الحرب، ولكنّ المفارقة هي أنّ الحرب كانت تتويجًا لسياسات مزَّقت الشعب العراقيّ وضمِنتْ عدم سقوط النظام، بل وصادرتْ إمكانيات إسقاطه أيضًا. كما أنّ العراقيين حُرموا حتى من التلذذ بفرحةٍ لا تشوبها شائبةٌ لزوال هذا الكابوس الطويل. فهذه اللحظة، التي انتظروها منذ عقود طالت، جاءت بضريبة باهظة حين تطابقتْ وتزامنتْ مع لحظة الاحتلال وارتبطتْ بالاستعمار الجديد (وها هنا تَكْمن معضلةُ المرحلة الراهنة والقادمة). كما أنها ـ أيْ لحظة سقوط النظام ـ جاءت بعد خراب آخر يضاف إلى ركام الحروب والحصارات، وهو خرابٌ حَصَدَ ما لا يُحصى بشرًا وما يَصْعب تعويضُه بنيةً تحتيةً ونفسيةً.

سأركّز على لحظة سقوط التمثال والحيِّز الذي كان يحتله كبؤرةٍ مُثْمرةٍ لمساءلة بعض الأفكار السائدة عن المرحلة الراهنة. فبعضُ تعقيدات هذه اللحظة ورمزيتها وردودِ الفعل إزاءها وبُعيْدها يكاد يماثل ويَعْكس الآراءَ والطروحاتِ المتعلقةَ بكيفية التعامل مع عراقِ ما بعد صدّام.

- ٣ -

قيل الكثير عن كون المشهد «مفبرَكًا» وعن احتمال اندساس بعض المأجورين لكي يَرقصوا حول التمثال المتهاوي وما إلى ذلك. لا شكّ بأنّ اختيار الموقع والتوقيت ليس بريئًا وعفويًا البتة، لكنْ مهما اتضح بشأن وجود أو عدم وجود معارضين محترفين اشتركوا في إسقاط التمثال، فإنّ ذلك لا يُلغي أو ينفي حقيقةَ الكره اللامتناهي الذي يكنّه العراقيون لصدّام ورموز مرحلته وصِدْقَ مشاعر الغالبية. لقد دُعِسَ على الطاغية ومُزِّقَتْ صورُه و شُوِّهتْ جداریاتُه وأصنامُه في كلّ زاوية من زوايا العراق بوجود الدبّابات الأمريكية والبريطانية وبغيابها، وأمام عدسات الصحفيين وبعيدًا عنها. ولقد تمنّى الكثيرُ من عراقيي الشتات، حتى أولئك الذين عارضوا الحربَ، وكاتبُ السطور منهم، لو أنهم كانوا في الداخل كي يشتركوا في هذا الطقس المعبِّر. على الكثير من العرب أن يتفهَّموا أو أن يحاولوا، على الأقل، تَفَهُّمَ مشاعر العراقيين ومرارتِهم وأن يفرّقوا بين التشفّي بسقوط نظام دمويّ والتهليلِ للاحتلال ـ وهما فعلان حاولتْ أجهزةُ الإعلام الأمريكية خلطَهما بعضًا ببعض. يجب ألا تترجَمَ الفرحةُ بسقوط النظام على أنّها اعترافٌ بشرعيةِ الحرب أو بوجود القوة التي أَسقطت النظامَ بعد أن دعمتْه لسنواتٍ طوالٍ وساهمتْ في إطالة تسلُّطه. وحتى إنْ شوهدتْ مشاعرُ أو

بحثاً عن الفردوس المفقود

تعابيرُ محابيةٌ للاحتلال هنا أو هناك، فهي ضئيلة ومعزولة ولا تمثِّل الاتجاهَ العامَّ الذي بات واضحَ المعالم.

- ٤ -

لقد سَقط صدَّام، لكنّ بغداد والعراق بأكمله سقطا معه، وبسببه، في يد الإمبراطورية الأمريكية. ومن الطبيعيّ والإنسانيّ أن نبكي وبحرقة سقوطَ عاصمةٍ عربيةٍ لها مكانةٌ أسطوريةٌ في الذاكرة الجمعية للعرب ولها عمقٌ تاريخيّ وحضاريّ لا يضاهى بين مدن العالم أجمع. لكنْ يجب أن نَحْذر من السقوط في فخٍّ طالما سَقَطْنا فيه من قبلُ. فلقد انجرف الكثيرون إلى الرثاء والبكاء على الأطلال، وما أبرعَنا في هذا! ولدينا من تاريخه ورموزه وأدواته ما يكفي كي نَغْرَقَ ونستغرقَ فيه لأمد طويل. لكنَّ الإفراط في الندب و البكاء هو ترف لا وقت له الآن. كما أنَّه أسهلُ بكثير من مواجهة الواقع المرّ وتحدياته، خصوصًا إذا ما كنّا نرغب في دعم العراق وإنقاذِ ما يُمكن إنقاذُه، فعلاً لا خطابةً. فالأشهر القادمة هي التي ستُرْسم فيها خارطةُ العراق السياسية وستتحدَّد خلالها الكثيرُ من معالم مستقبله، وهي أرضيةٌ لمعركة مهمة وحاسمة يجب أن نعي خطورتَها وتضاريسَها مهما بدت وعرةً ومستحيلةً. ويجب، في الوقت ذاته، أن نسجِّل الإيجابياتِ المحتملةَ وأن نُحْسن استغلالَها.

فبالرغم من كل الخراب والخسائر، هناك الكثير مما يدعو إلى التفاؤل. لقد فوجئ الجميعُ بالحسّ النقديّ العالي لدى غالبية العراقيين تجاه الخطاب الأميركيّ والممارسات المرتبطة به. ولعلّ من سخرية القدر أنّ العيش تحت نظام شموليّ لثلاثة عقود يَسْلب الفردَ إنسانيتَه وحريتَه والكثيرَ الكثيرَ، لكنَّه يزوده ـ في الوقت ذاته ـ بقدرةٍ غريزيةٍ على قراءة الخطاب السياسيّ بطريقة نقدية ودونما انخداع بالشعارات الرنّانة وبالوعود الكاذبة. قد تَمْلك الولاياتُ المتحدة أشرسَ قوة عسكرية في التاريخ، لكنَّها أيضًا تَمْلك من الغطرسة والعنصرية المقرونة بالجهل المؤسساتيّ ما يكفي لكي يشكِّل نقاطَ ضعفٍ مهمةً يُمْكن استغلالُها لمقاومة خطابها وجبروتها العسكريّ وتحقيقِ انتصاراتٍ مهمةٍ ضدَّهما. صحيح أنَّ بغداد والعراق قد سقطا، لكنّ الذي سَقَط معهما أيضًا هو الكثيرُ من الحسابات والرهانات الأميركية على انقسامات العراقيين الداخلية من جهة، وردودِ فعلهم إزاء زحف الدبابات الأميركية وبعض العملاء الذين اصطفّتهم للترويج لمخططاتها في العراق من جهة أخرى. لقد أَسْرف الصقورُ في الاستماع إلى المستشرقين الذين عَشْعَشَ الخرفُ في عقولهم من أمثال برنارد لويس، وإلى مقلِّديهم الجدد من أمثال كنعان مكّية، وإلى الذين يردِّدون ببغاويةٍ ما يُطْرب أسماعَ الصقور دون أن يكون له علاقةٌ بالواقع السياسيّ والاجتماعيّ. لقد وَعد هذا «الخبيرُ» المسكينُ الأميركيين بعراقيين يَنْثرون الرزَّ والحلوى، ففوجئ وفوجئوا بأنّ غالبيةَ العراقيين من التعقيد والعمق والوعي بحيث يُمْكنهم أن يتَّخذوا موقفًا نقديًا مزدوجًا يَرفض الدكتاتوريةَ والإمبرياليةَ ومخطَّطاتِها في وقت واحد. يكفي هنا أن نشير إلى الفشل الذريع الذي مُنِي به أحمد الجلبي، رئيسُ المؤتمر الوطنيّ العراقيّ، والذي كان الصقورُ يعوِّلون ويراهنون عليه كرئيسٍ لعراقِ ما بعد صدَّام يمرِّر لهم مشروعَهم ويسوِّقه للعراقيين. مازال الجلبي، وسيظلّ، معزولاً عن الشارع العراقيّ. ولقد ساهم هو في زيادة عزلته الفعلية والرمزية باختياره نادي الصيد مقرًا له ولزبانيته ـ وكان الصيد من الأماكن المفضَّلة لدى رموز النظام والطبقة الغنية التي ينتمي إليها الجلبي ـ وبسماحه لمرتزقته من القوات العراقية «الحرة» بأنْ يشتركوا في النهب والسلب، الأمرُ الذي سَبَّب لهم مشاكلَ حتى مع أسيادهم الأميركيين. ومازالت سمعةُ الجلبي في بعض الحلقات في واشنطن أفضلَ بكثيرٍ من سمعته في بغداد؛ فقد انتشرتْ عبارات «الجلبي حرامي» على الكثير من جدران بغداد وبات يُعْرف بـ «علي بابا» في الشارع العراقيّ. ولعلَّ أسطعَ دليلٍ على تخبُّط الأمريكيين وارتباكهم في إدارة العراق كمحتلين هو فشل جاي غارنر في مهمته وتعيين پول بريمر بديلاً له.

- ٥ -

لم يتمكن العراقيون من إسقاط التمثال (والنظام) وحدهم. ولن نَعْرف أبدًا إذا ما كانوا سيَقْدرون على ذلك لو تُركوا على رَسْلهم، أو على

لحظة سقوط النظام جاءت بضريبة باهظة حين تزامنتْ مع الاحتلال وارتبطت بالاستعمار الجديد

الأقلّ دون أن يعوّقوا ويُعَرْقِلوا. وكان لا بدَّ من السلسلة الحديدية التي امتدّت من المدرَّعة الأمريكية لكي يُقتلع التمثالُ الذي كان يقف على قاعدة أَسْهمتْ أمريكا في بنائها وفي دعمها. وإذا كان عراقُ ما بعد صدَّام قد وُلد مرتبطًا بالحبل السُّريّ الأميركيّ ومشوَّهًا بهذا الارتباط، فإنّ العراقيين قد سارعوا إلى قطع هذا الحبل بوضوح قُطعتْ معه شكوكٌ كثيرة. و بدأوا، بطُرقٍ شتى، يعبِّرون عن رفضهم للقيود التي كبّلهم بها الاحتلالُ، ولتلك التي يحاول تكبيلَ مستقبلهم بها عبر عقودٍ وُقِّعتْ وبنًى سياسيةٍ واقتصاديةٍ يحاول فرضَها بسرعة. ولئن كان تذمُّر العراقيين، ورفضُهم للاحتلال ولفشلِ الولايات المتحدة في تحمُّل مسؤولياتها كطرفٍ محتلٍ طبقًا للاتفاقيات الدولية، قد اقتصرا إلى الآن، بشكل عامّ، على المظاهرات والاحتجاجات، فإنّ صبرهم قد أوشك على النفاد. وقد تُضطرّ الولاياتُ المتحدة إلى مواجهة أساليبِ رفضٍ ومقاومةٍ أكثرَ عنفًا يَصعب امتصاصُ زخمها، الأمر الذي قد يؤدي إلى وقوع خسائر كبيرة بين صفوف جنود الاحتلال. وبإمكان هذا أن يَقْلب كلَّ الموازين والمعادلات، خصوصًا على صعيد الرأي العام الأميركيّ وتشعُّبات السياسة الداخلية الأميركية التي تؤثِّر، بشكل أو بآخر، على السياسة الخارجية.

- ٦ -

من المفارقات التي لا بدّ من الإشارة إليها هي أنّ المخطَّط الأميركيّ يَحمل بعضًا من بذور فشله في طيّاته. فلقد أدّى وجودُ الأميركيّ المحتلّ كـ «آخر» إلى أن يحلّ محلّ «الآخر» المحليّ على اختلاف تمظهراته. فتكاتَفَ العراقيون بسرعة، وتمّ التغاضي عن الكثير من الانقسامات الحقيقية والأحقاد التي ساهم النظامُ في ترسيخها خلال عقود ثلاثة، من أجل مواجهة «الآخر» ـ الأخطر والأكثر تهديدًا ـ عبر مقولاتٍ وهتافاتٍ تشدِّد على الوحدة الوطنية. لا يعني هذا بالطبع زوالَ هذه الانقسامات والحساسيات، لكن من الواضح وجود إجماع على أولوية رفض الاحتلال وضرورة زواله بأسرع ما يُمْكن. كما أنّ من الواضح أنّ هويةً عراقيةً جديدةً هي في طَور التشكل، وبإمكان المرء أن يتلمَّس ـ من خلال مراقبةِ ما يجري في ساحة الفردوس بشكلٍ يوميٍّ والانصاتِ إلى الأصوات المتصاعدة من العراق ـ ظهورَ بوادرِ مجتمعٍ مدنيّ عراقيّ وبدايات خطاب سياسيّ تعدديّ جديد بدأ يخطو خطواتِه الأولى من خلال مظاهرات لمختلف الفئات والقوى، وكذلك على صفحات الجرائد التي بدأتْ بالانتشار بسرعة. ولا شكّ أنّ هذا الحيِّز المهم سيتسع بظهور قنوات أخرى وبوصول بثّ الفضائيات العربية إلى المزيد من العراقيين الذين حُرموا منها لسنين. ومهما سجَّلنا من اعتراضات على الفضائيات العربية فإنَّها تَلْعب دورًا أساسيًا وتوفِّر حيِّزًا مهمًا للتحاور وتتيح لعراقيي الداخل الاستماعَ إلى الكثير من الأصوات العراقية المغايرة والمستقلة في الشتات وفي الداخل. قد يقول قائلٌ بأنّ القوى الوحيدة التي أَثبتتْ وجودَها جماهيريًا وتنظيميًا على الساحة العراقية هي القوى الإسلامية. السبب يعود، جزئيًا، إلى امتلاك هذه القوى التراتبيةَ والبنى والشبكات المؤسساتية التي تم تفعيلُها بسرعة. ولكنْ بمرور الوقت، وبشيءٍ من الاستقرار النسبيّ، سيتسنى للأحزاب العلمانية العائدة والجديدة أن ترسِّخ أقدامَها وتستقطبَ مؤيِّديها وتُغْنيَ الخطابَ السياسيّ وتساهِمَ في صياغته.

- ٧ -

حاول صدّام، ونجح إلى حد بعيد، في أن يتماهى مع العراق وأن يَصْهرَه في شخصه، حتى بات يَصْعب أو يَسْتحيل تمييزُ واحدٍ عن الآخر. قد يكون هذا واحدًا من العوامل التي أدت إلى أن يطولَ النهبُ والسلبُ والتخريبُ كلَّ مؤسسات الدولة وبناها التحتية. لم تكن غالبية المواطنين تشعر بأنّ الدولة والبلد مُلْكٌ للعراقيين، بل هما ملْكٌ شخصيّ للأب القائد وللنظام وللعشيرة. فلطالما سَرَقَ النظامُ و«فَرْهَدَ» وجَعل السرقةَ والنهبَ من الشعب ومن الجار «الكويت» تقليدًا راسخًا. كما أصبحت الحدودُ بين جيب «السيد الرئيس» والمالِ العامّ ضبابيةً أو معدومةً في كثير من الأحيان. وكذا الحالُ مع بقية أفراد العائلة والنظام. وعندما حانت الفرصةُ للانتقام،

بحثاً عن الفردوس المفقود

استيقظ المغوليُّ الداخليُّ الذي أجاعه النظامُ وجَرَّعه العنفَ والحروبَ لعقود طويلة، والذي نَخَرَ روحَه الحصارُ الاقتصاديُّ لأكثر من عقد، فحَطَّمَ وسَرَقَ وأَحْرق كلَّ ما كان مسجَّلاً باسم جلاّده وما كان يَحْمل صورتَه أو اسمَه. وجرى كلُّ هذا تحت أعين الجلاّد الأميركيّ الأكبر، المتلذِّذِ بسادية بما يَحْدث والذي سيَرْبح ثمنَ كلِّ ما يُسرق ويُنهب ويُحرق لأنَّ شركاته هي التي ستبني وتزوِّد بعد أن رَسَت عليها العقودُ.

لكن، اليوم، وقد غاب صدّام إلى غير رجعة، بدأ الذين كانوا يميِّزون بين الوطن والطاغية في تضميد جراح الأول. وهاهم بشوقٍ إلى أن يعيدوا بناءه ويحرِّروه من المحتل. وقد يدرك المزيدُ بأنّ الوطن هو ملْكُ الجميع ولن يكون أسيرًا بعد أن يعود إلى أهله. ليس هذا كلامًا شعريًا، فقد ظهر الكثيرُ من الطلاب على شاشات التلفزيون وهم ينظِّفون قاعاتهم الدراسية ويُصْلحون أبنيةَ جامعتهم المنهوبة لكي يواصلوا السنةَ الدراسية. وهناك الكثير من الحالات المشابهة التي تَبعث على التفاؤل في مجالات أخرى في العراق. فهناك مواطنون ومواطنات يدركون ويُدْركن بأنّ مصير البلد ومستقبله وحريَّته كلَّها تعتمد على كلّ واحدٍ وواحدةٍ منهم ومنهنّ، وبأنَّه لم يعد ملْكاً للواحد الأحد الذي تَرَكه للمحتلِّين واختبأ.

- ٨ -

كنتُ أتسكّع في أحد مساءات بغداد في أواخر الثمانينيات. قبل أن أصل إلى ساحة الجنديّ المجهول شاهدتُ عددًا من السيارات تتباطأ وأخرى تتوقف ليترجَّل منها بعضُ ركابها. كان الكلّ يراقب الآلةَ الضخمةَ التي كانت تحطِّم نصبَ الجنديّ المجهول بضربات متتالية. كان على النصب الجميل والبسيط أن يتحطم لكي يفْسح المجالَ لنصبٍ جديدٍ يمثِّل قيمَ المرحلة ورموزَها أُقيم في مكان آخر من المدينة بالقرب من القصر الجمهوريّ. شاهدتُ امرأةً تنتحب، ولم أفاجأ بذلك؛ فلقد كان النصب جزءًا من النسيج الجماليّ والبصريّ للمدينة، وكان تهشيمُه جرحًا آخر يُضاف إلى ذاكرتها وجسدها. أما النصب الجديد فكان عبارةً عن درع ضخمة، قوامُها خمسمئةٍ وخمسون طنًا من الحديد الصلب، وقف على حافته ليمثِّل لحظةَ سقوط الجنديّ في ساحة الوغى. وكان تصميمُه وشكلُه النهائيّ يجسِّدان عنفَ المرحلة وضراوتها وبشاعتها. أما النصب المتهاوي فكان قد شُيِّد في عهد عبد الكريم قاسم ويقال إنّه تأخر ذاتَ يوم في الوصول إلى مكتبه في وزارة الدفاع لأنه جلس يتناول الشاي مع العمّال الذين كانوا يبنون النصب. كان صدّام حسين واحدًا من الذين حاولوا اغتيال قاسم «لانفراده بالحُكْم» كما تَعَلَّمْنا في المدارس! ولم تنجح المحاولة، لكنّ قاسم قُتل في انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ الذي أوصل حزبَ البعث إلى السلطة. وأمر صدام بعد سنوات بإزالة النصب الذي ارتبط بقاسم وبشبحه، وظلت الساحةُ فارغةً لأكثر من عقديْن، قبل أن يتوسط فردوسَها تمثالُ صدّام الضخم الذي أُسقط ـ هو الآخر ـ في نيسان الماضي. فلكلّ طاغيةٍ خريفٌ، وإنْ تأخَّرَ بعضَ الشيء. وهذا ينطبق على الأميركيين أيضًا، فخريفهم قد بدأ في الحلول. لكنْ هل يعرف الأميركيون تاريخَ ساحة الفردوس، وهل يتعلّمون؟

اليوم يقف الجنود الأمريكيون في مواجهة العراقيين على أرض (ساحة) الفردوس. لقد تخلَّص العراقيون من جحيم لا تزال آثارُه تَزحف على وجوههم وأرواحهم وأيامهم، لكنَّهم أُدخلوا في جحيم آخر يَعِدُهم صانعوه ـ كما وعد آخرون من قبل ـ بالفردوس. يَعْرف العراقيون من أرشيف الحزن والمعاناة والقهر ـ ذلك الأرشيف الذي لا يُمْكن حرقُه أو نهبُه ـ أنّ الآخرين لا يَصنعون الفردوس. لا بل قد يَعلمون، أكثرَ من غيرهم، أنَّ الفردوس أسطورةٌ نَسَجها أجدادُهم قبل آلاف السنين، وأنْ لا مفرَّ من الجحيم الأرضيّ. لكنَّهم، هذه المرةَ، سيَنْسجون أسطورتهم بيدهم وعلى هواهم، وسيكونون آخرَ مَنْ يَخرج من الفردوس. وهكذا، سيضطرّ الآخرون إلى الخروج، عاجلاً أم آجلاً!

بيروت ـ القاهرة

سنان أنطون

شاعر وروائيّ عراقيّ شاب. يَعْكف حاليًا على إنجاز أطروحة دكتوراه في الأدب العربيّ في جامعة هارفرد (الولايات المتحدة).

مأزق مركّب يَشْمل جميع الأطراف، وظواهرُ خطيرةٌ تتفاقم!

علاء اللامي

الأزمة المثلّثة

لا يَخرج الوضع العراقي العامّ، بعد مرور أكثر من شهر ونصف على احتلال بغداد واختفاءِ قيادة النظام الشموليّ، عن منطق الأزمة المركّبة والشاملة لجميع الأطراف الفاعلة في الحالة العراقية.

أ ـ فلنبدأْ بتفحُّص حالة المحتل الأنكلو ـ أمريكيّ الذي يعيش مأزقًا معقّدًا، من أبرز مظاهره: أنّه يواجه شعبًا ناقمًا عليه ومعاديًا له بجذريةٍ شديدةٍ تعود أسبابُها إلى حجم المجازر الفظيعة التي ارتكبها بحقّ السكان المدنيين وبحق العسكريين أيضًا (وهي مجازر لم يُرفع النقابُ عن تفاصيلها المأساوية بعدُ) مع أنّ المحتلّ انتظر أن يُمْطرَه الشعبُ العراقيُّ بالزهور والرياحين لقاءَ تخليصه من النظام الشموليّ.

ومن أسباب نقمة الشعب العراقيّ على المحتلّ فشلُ هذا الأخير طوال الأسابيع الماضية في إدارة أية مؤسسة من مؤسسات البنية التحتية ذات الطابع الخدماتيّ ـ ويسود اعتقادٌ بين العراقيين بأنّ الاحتلال يتقصّد فعْلَ ذلك ـ وفي ضبط الشؤون الأمنية (ولا يكاد يمرّ يوم واحد دون أن ينطلق تعبيرٌ رافضٌ لواقع الاحتلال أو دون أن تُسْتَهدفَ قواتُه بعملية مسلحة مهما كانت محدودة). كما فشل الاحتلال في تشكيل حكومة مؤلفة من الأميركيين مائة بالمائة، فتراجَعَ ليرفعَ شعارَ حكومة «الفِفْتي فِفْتي» أي المناصفة بين جنرالاته وعملائه من المعارضة العراقية، وراح في الوقت ذاته يجرِّب بشيء من الخوف خطةَ تقسيم العراق إلى ثلاث مناطق، وبعدها تابَعَ تنظيمَ مسرحيات بائخة ومبرمَجة سلفًا لـ «انتخاب» مجالس بلدية يتقاسمها عملاؤه المباشرون مع رجالات النظام السابقين كما حدث في مدينة الموصل العربية التي لَفظتْ اثنين من أصدقاء الاحتلال بعد مجزرةٍ داميةٍ بحقّ المدنيين العزّل من عرب المدينة. ولكنّ الفشل الأكبر للإدارة الأميركية هو عجزُها حتى الآن عن تقديم دليل واحد مهما كان ضئيلاً على صحة مزاعمها بوجود أسلحة دمار شامل في العراق. وللتذكير فإنّ الكشف عن وجود هذه الأسلحة قد كان الأساسَ الذي أقامت عليه تلك الإدارةُ سياستَها العدوانية، والمبرِّرَ المعلَنَ أمام العالم لشنّ هذه الحرب الاستعمارية التقليدية.

ب ـ المأزق المركّب ذاته تعيشه أيضًا المعارضةُ العراقية المتعاونة مع الاحتلال. فهي تَعرف تمامًا أنّ الاحتلال مرفوض شعبيًا رفضًا قاطعًا، ولذلك لم تنجح في ٦ أيار (مايو) مثلاً في تسيير مظاهرة ضئيلة لتأييد الاحتلال في بغداد. وهذه علامة هامة تَجيش بالدلالات، وتأتينا فورًا من التاريخ العراقيّ البعيد والقريب الرافضِ لأيّ شكلٍ من أشكال الاحتلال ومصادرة الاستقلال. وهي بهذا المعنى تشكّل ردًا مباشرًا على بعض المثقفين العراقيين القلائل المصفِّقين للاحتلال، والذين حاول أحدُهم (جاسم المطير) التفريقَ بين ما سمّاه «الاستعمارَ الكلاسيكيّ» والحالةِ الجديدة التي نشأتْ في العراق، ناعتًا الأقلامَ المعاديةَ للاحتلال الراهن والداعيةَ إلى مقاومته بأنّها «غوغائية» ـ وهو النعتُ نفسُه الذي استعمله إعلامُ النظام الشموليّ المهزوم في وصف انتفاضة ملايين العراقيين ضده في ربيع ١٩٩١.

إنّ هذه المحاولات للتفريق بين استعمار «كلاسيكيّ» تجب مقاومتُه، واستعمارٍ حداثويٍّ جديدٍ يجب قذفُه بالزهور، هي محاولاتٌ عديمةُ القيمة وتنمّ عن جهل بوقائع الحاضر والماضي العراقيَيْن وعن قفزة تبريرية في الهواء تحاول التسترَ على الاحتلال الأميركيّ الدمويّ للعراق. وبالمناسبة فقد كَتَبَ معلِّق آخر من هذا التيار (القاصّ إبراهيم أحمد) مُرْجِعًا أسبابَ مجزرة الفالوجة، التي قَتَلَتْ فيها القواتُ الأميركيةُ عددًا من المدنيين العراقيين من بينهم مجموعةٌ من الأطفال، إلى «تلك العادة السيئة» التي تعلَّمها العراقيون من الفلسطينيين الذين يُرسلون بأطفالهم إلى دبّابات

مأزق مركّب يَشْمل جميع الأطراف، وظواهرُ خطيرةٌ تتفاقم!

شارون فيُقْتلون! ومن الطبيعيّ أن يُطْري الكاتبُ الأولُ ما يروِّج له الثاني من تعاليم «حداثوية» تدين هؤلاء «الأطفال المزعجين» الذين يَكْمن خطأُهم القاتلُ في عدم التمييز بين أمريْن: استعمارٍ «كلاسيكيّ» تَصْرخ ضدَّه الغوغاءُ، وحالةِ «تحريرٍ» جديدةٍ كلَّ الجدة.

ترى بِمَ يردّ دعاةُ نظرية «حرب التحرير الأميركية» في العراق إنْ سمعوا التساؤلَ المشروعَ التالي: إذا كان مِنْ حقّكم وصفُ الاستعمار الأميركيّ بأنّه ليس استعمارًا كلاسيكيًا بل حالة مختلفة عنه، أفليس من حقّنا أن نقول بأنّ نشاطات المقاومة العراقية (سواء أكانت سلميةً تدعو إلى المقاطعة حاليًا أم انتقلتْ إلى العمل العنيف مستقبلاً) ليست هي أيضًا مقاومة «كلاسيكية» بل حالة جديدة ودفاعية أَمْلتْها الحالةُ الاستعماريةُ الجديدة؟!

الوجه الآخر لمأزق المعارضة الصديقة للمحتلين هو في تنافرها وتشرذمها على صعيد التفاصيل الميدانية، الأمرُ الذي بَلَغَ درجةً دَفعت المحتلَّ الأميركيَّ إلى التدخل المباشر واعتقالِ وقمعِ بعضِ رموز هذه المعارضة الفاسدة مِنَ الذين بالغوا في أعمالِ النهبِ والسلب والسرقة والاستيلاء على المناصب الحكومية (كما في حالة المدعوّ محمد الزبيدي). خلاصة هذا المأزق هو أنّ هذه الأطراف من المعارضة تريد بوسائل محدودة تحقيقَ المحال، وهو: تشكيل حكومة وطنية مستقلة في بلد محتلّ ! إنّ هذا الأمر مُحال لأنّ المحتلّ لن يرضى بأن ينسحب من أجل سواد عيون قادة الأحزاب العراقية المتعاملة معه، كالحكيم والطالباني وعلاوي والبرزاني والجلبي. كما أنّ الشعب العراقيّ لن يرضى بأقلّ من الاستقلال الكامل والناجز وطردِ المحتلين الأجانب الذين قَتَلوا الآلافَ من بنيه ودَمَّروا بلادَه وتراثَه الحضاريَّ التليدَ الذي لا يُقدَّر بثمن.

ج ـ الطرف الثالث الذي يعاني مأزقَه الخاص هو الطرف الاستقلالي التحرُّري، الذي ناوَأَ الحربَ العدوانيةَ منذ البدايات الأولى مناوأةً تامةً، ورَفَعَ شعارَ «إنهاء الدكتاتورية من دون حرب،» وهو الآن يقف ضدّ الاحتلال ويدعو إلى مقاومته ومقاطعته. ويتمثّل مأزقُ هذا الطرف في الأمور التالية:

ـ تردُّدُ بعض الاتجاهات والقوى المحسوبة على هذا التيار، واستمرارُ مراهنتها على «لعلّ وعسى وربما...» ولهذا، يكاد المرء لا يَفْهم مثلاً موقفَ الحزب الشيوعيّ العراقيّ أو حزبِ الدعوة الإسلامية من الاحتلال الأميركيّ، وهل تجب مقاومتُه أم التعاملُ والتعاونُ معه؟ وهل هما مع أم ضدّ تشكيل حكومة (مناصفة أو غيرها) تتعامل مع الاحتلال؟ أما عبارات من قبيل «نحن لم نُدْعَ إلى هذا المؤتمر» أو «نحن لم نُسْتَشَرْ في تشكيل هذه الحكومة أو تلك،» وهي من العبارات التي تكررتْ في بيانات الحزبيْن المذكوريْن، فهي عبارات فارغة من أيّ مضمون أو قيمة معيارية مفيدة.

ـ ضعفُ إمكانياته المادية والإعلامية. وهذا ما جعله يَترك الساحةَ الداخليةَ مضطرًا، لتجرِّب فيها الأحزابُ الصديقةُ للاحتلال استراتيجيةَ «رَشِّ الدولارات.»

ـ عجزُه عن تحقيق أيّ شكل من أشكال التنسيق بين جميع القوى الرافضة للاحتلال ولعودة الديكتاتورية معًا. بل إنّ هذا التيار لم يتمكّن حتى الآن من تقديم برنامجه السياسيّ الخاصّ.

عودة إلى أداء أحزاب «المعارضة» والميليشيات الكردية

وبالعودة إلى أداء أحزاب المعارضة العراقية التي مشت في ركاب المحتلّين نلاحظ إنّها أَهْملتْ إهمالاً تامًا حتى تفاصيلَ برامجها وشعاراتها القديمة المنادية بحقوق الإنسان. وعلى الرغم من فظاعةِ ما تمّ الكشفُ عنه من جرائم وممارساتِ النظام الشموليّ المنهار، كالسجون والمقابر الجماعية وما إلى ذلك، فإنّ هذه الأحزاب لم تقم بإجراءٍ واحدٍ من شأنه تبريرُ وجودها. وعلى سبيل المثال لا

علاء اللامي

لماذا الإهمال العالميّ والعربيّ والعراقيّ «المعارض» للمقابر الجماعية العراقية؟

الحصر، توقَّعَ الكثيرون أن يؤدّي حدثُ اكتشاف المقبرة الجماعية قرب سجن «أبو غريب» ـ والتي قُدِّرَ عددُ الشهداء الذين قَتَلَهم ودَفَنهم النظامُ الفاشيُّ فيها بألف شهيد، ناهيك عن سلسلة المقابر الجماعية الأخرى التي بدأتْ تتكشف في جميع أرجاء العراق ـ إلى زلزلة الوضع السياسيّ والرأي العامّ العالميّ، فتُدْفَع الأممُ المتحدة والمنظماتُ الإنسانية غير الحكومية ومحكمةُ العدل والمحكمةُ الخاصة بجرائم الحروب والإبادة إلى تشكيلِ وإرسالِ اللجان والمفتشين الدوليين لضبطِ وتسجيلِ حقائق هذا الكشف الرهيب. كما توقّع الكثيرون بعد الكشف عن وجود خمس عشرة فتاةً عراقيةً معتقلة، ماتت منهنّ أربع وعُثِرَ على الباقيات في حالة بشعة ومحزنة في «معتقل» اللجنة الأولمبية، أن تهتزَّ أعمدةُ الأمم المتحدة ويَنْبضَ عرقُ حقوق الإنسان في عنق الرئيس جورج دبليو بوش. ولكنْ دون جدوى! وها قد مرت عدةُ أسابيع ولا شيء من ذلك المتوقع قد حصل. وظلَّ ذوو الشهداء والمفقودين يدورون بين القبور وينبشونها بألمٍ وحزنٍ وأساليبَ بدائيةٍ تدمِّر الأدلَّةَ الجرْميةَ والمعطياتِ التعريفيةَ عوض أن تحافظ عليها. ويحقّ لنا ولجميع ذوي الشهداء والمعتقلين الذين مازالوا مغيَّبين ويموتون ببطء أن نتساءل :

ـ لماذا هذا الإهمال العالميّ والأميركيّ والعربيّ والعراقيّ «المعارض» للأرواح والدماء والمقابر الجماعية العراقية؟ ألم تكن عشرُ جثث في حرب البلقان، وخصوصًا في البوسنة أو كوسوفو، كافيةً لإرسال عشرات اللجان والمفتشين الدوليين إلى هناك وجمْعِ الأدلة الجرمية ضد القادة الصرب المتطرفين؟

ـ أين دور الأحزاب والمنظمات العراقية في ترشيدِ عملِ الناس وضبطِ حقائق تلك المقبرة؟ أم أنّ تلك الأحزاب منشغلةٌ بسباق صيد المناصب وتنظيم الاستقبالات «الجماهيرية» للمندوب اللاسامي غارنر ومن بعده بريمر؟ وهل علم العراقيون المعوّلون على جيش «التحرير» الأميركيّ أنّ آخرَ ما يفكّر به الأميركانُ هو دماءُ وأرواحُ العراقيين الذين قتلهم النظامُ الاستبداديّ؟ أليس من حقّ ذوي الشهداء أن يَنْظروا إلى المحتلّ الأميركيّ كمتستّرٍ على جرائم النظام وكمشارك له في الجريمة؟

ـ هل يريد الأميركان، بهذا الصمت والإهمال، القضاءَ على الأدلة الجرمية ضدّ صدّام ونظامه، والحيلولةَ دون تقديمه للمحاكمة مقابل أن يَفْتح لهم مغاليقَ الدولة السرية؟

وباختصار لماذا لم يتحركْ أحد، أو تَصدرْ مذكّرةُ توقيف ضد أحد، مثلما صَدرت المذكّراتُ ضدّ ميلوسوفيتش وعصابته؟ بل لماذا بَرَزَ وتلاشى بسرعةٍ مريبةٍ خبرُ هذه المقبرة الجماعية وخبرُ اكتشاف معتَقَلِ اللجنة الأولمبية؟ ألا تشير كلُّ هذه التفاصيل إلى أنّ وراء الأكمة ما وراءها، وأنّ هناك رائحةً نفّاذةً على وجودِ صفقةٍ كبيرةٍ قد تكون عُقدتْ بين المحتلّين والنظام الشموليّ على شكلِ اتفاقيةِ استسلامٍ مرتَّبٍ وهادئ؟

هذا عن موضوع المقابر الجماعية، فماذا عن ظاهرة التطهير العِرقيّ ضدّ العرب والتركمان العراقيين الذي قامت به الميليشياتُ المسلَّحة الكردية في إقليم شمال العراق / كردستان؟

لقد بدأتْ بعضُ الأحزاب والميليشيات الكردية المتحالفة مع المحتلين بحملة تطهير عرقيّ لا سابق لها في تاريخ العراق ضدّ العرب العراقيين، وجزئيًا ضدّ العراقيين التركمان. وسبب «جزئيًا» هذه هو أنّ ثمّة دولة أطلسية تدافع عن التركمان هي تركيا، ولا أحد يدافع عن العرب العراقيين، بل ولا أحد يريد أن يتذكّر مأساتَهم في بازار الأحزاب والحكومات الانتقالية والمؤتمرات المتعاقبة تحت خيمة الجنرال غارنر. ولكي لا نُتّهم بالتجنّي والمبالغة، نكتفي بشاهدين: الأول، هو عبارة عن رسالة مفتوحة وجّهتها قيادةُ الحزب الشيوعيّ العمّاليّ العراقيّ إلى رئيس منظمة الأمم المتحدة كوفي عنان وأشارت فيها إلى تفاصيل تلك الممارسات الشوفينية

مأزق مركّب يَشْمل جميع الأطراف، وظواهرُ خطيرةٌ تتفاقم!

التي قامت بها تلك القوى. والشاهد الثاني جاء في شهادةٍ لديڤيد ويمهيرست، المتحدِّثِ باسم منسِّق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية للعراق. فقد قال: «إنّ عمليات الطرد الإجبارية للعرب من شمال العراق ما زالت مستمرةً، إذ طَلَبَ الاتحادُ الوطنيُّ الكردستانيُّ من حوالى ٦٠٠ إلى ٧٠٠ عائلة عربية مغادرةَ منطقة الجوالة التي عاشوا فيها على مدى العشرين عامًا الماضية.» وأضاف ويمهيرست أنّ «الاتحاد» طلب كذلك من «أكثر من مائة عائلة عربية الرحيلَ عن منطقة مندلي في غضون ٢٧ ساعة.» وأعرب ويمهيرست عن استنكار الأمم المتحدة لعمليات الطرد هذه قائلاً إنّها «تبعث على الانزعاج وتزيد من قلقنا على أمن وسلامة هؤلاء السكان.» وكان الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان قد عبَّر في وقت سابق عن قلقه إزاء هذا الموضوع، مؤكِّدًا «أنّ حقّ العيش في أمان هو من الحقوق الأساسية للإنسان.»

ومعلوم أنّ هذه التصرفات الخطيرة ستَجلب كوارثَ أخرى لعموم الشعب العراقيّ الذي لا تنقصه الكوارث، وهي ستتسبَّب في ضررٍ بالغٍ للشعب الكرديّ ذاتِه على المدى البعيد. لقد حذَّرَ الوطنيون والاستقلاليون العراقيون من هذه التصرفات السلبية، ولقد حاولْنا جاهدين التقليلَ من شأنها ومحاصرتِها، وقلنا إنّ من حق المواطنين العراقيين الأكراد العودةَ إلى مدنهم وقراهم التي هُجِّروا منها قسرًا على يد النظام المنهار، ولكنْ ليس من حقّ أحدٍ رسمُ خرائط إقليمية جديدة مستمدّة من الأوهام والأطماع الشوفينية، وليس من حقّ أحدٍ تشريدُ العراقيين العرب أو غير العرب من مدن وقرى كانوا يسكنونها منذ عهود ما قبل الإسلام. ولكنّ الجهات المتطرِّفة الشوفينية في بعض الأحزاب الكردية القومية أَخَذَتْ تصعِّد من نشاطاتها التدميرية مستغلةً ظروفَ الاحتلال الأميركيّ وغياب سلطة الدولة ووجود وهيمنة عملاء الاحتلال الذين دَخلوا العراقَ على ظهور الدبّابات الغازية من أصحاب الملايين ولصوص البنوك والمعمَّمين المشبوهين والمتخصصين في تهريب كلّ شيء، إضافةً إلى الأشقياء وحثالةِ المجتمع بمختلف الأزياء واللغات التي أنتجتْها الدكتاتوريةُ المنهارةُ وظروفُ الحصار الغربيّ الإجراميّ ضدّ العراق. إنّ أولَ إجراءٍ يجب أن تلجأ إليه القوى الديموقراطيةُ والتقدميةُ المناوئةُ لحملة التطهير العرقيّ هذه هو رفضُ سياسة الأمر الواقع التي تَفْرضها الميليشياتُ التابعةُ للأحزاب القومية الكردية، ورفضُ نتائجها، ورفضُ المساهمة فيها عن طريق احتواء وتصريف المهجَّرين من وطنهم في وطنهم. كما ينبغي توفيرُ وإنشاءُ مخيمات خاصة بالمواطنين المهجَّرين في أقرب المناطق إلى مَوَاطنهم التي هُجِّروا منها، وتوثيقُ مشاكلهم ورفعُها إلى الهيئات الدولية.

جنيف

علاء اللامي

كاتب عراقيّ يعيش في جنيف.

نداء إلى المثقفين العراقيين

بثينة الناصري

دَعُونا نَعْترفْ أنّنا كمثقفين لم نستطع لأسباب عديدة أن نكون قوّةً مؤثّرةً تستطيع أن تلعب دورًا فاعلاً وحيويًا ومحرّكًا في الأحداث التي مرّت على عراقنا الحبيب منذ الربع الأخير من القرن العشرين، والتي انتهت بعودة الاستعمار بأبشع صورة.

ورغم أنّ أغلبنا مازال تحت تأثير الصدمة في هذه النكبة الجديدة التي حلّت بالوطن ونحن نتفرّج ـ دون أن نستطيع أن نفعل شيئًا حقًا ـ على جنود الغزاة وهم يحتلّون بلدًا مستقلاً ذا سيادةٍ ويعلنون الانتدابَ والوصايةَ على أهله وثرواته، فإنّنا بحاجة الآن إلى أن نَجْتمع في مؤتمر عامّ ونتباحثَ في أسباب ضعفنا ونتلمّسَ عناصرَ قوّتنا ونتعاهدَ على أن نجعل من خلافاتنا الإيديولوجية قوّةً توحّد ولا تفرّق، واضعين نصبَ أعيننا هدفًا عاجلاً: وحدةَ الشعب والأرض في العراق واستقلالَهما. وعلينا أن نتعاهد على أن نكون رافدًا مهمًا ـ بكلّ الوسائل المتاحة لنا، كلٌّ في مجاله وبشكلٍ جمعيّ ـ من روافد المقاومة التي ينبغي أن تبدأ منذ الآن وحتى يتمّ تحريرُ كامل أرضنا وثرواتنا ومستقبلنا في العراق من الاحتلال الأميركيّ البريطانيّ.

إنّنا نجد أنفسنا الآن، كمثقفين عراقيين، في الخارج أو الداخل، في محنة كبيرة إزاء هذا الكابوس الذي لا نَعرف كيف نتصرّف حياله وحيال بعضنا البعض.

فنحن الذين في الخارج، الذين نَحْتضن الوطنَ كذكرى وحنين، أَخذنا باسم هذا الوطن كلَّ الفرص المتاحة: تُرجمتْ أعمالُ البعض منّا إلى لغات كثيرة، ونال بعضُنا جوائزَ الإبداع المناضل وما شابه، وفُتحتْ أمام البعض خزائنُ هيئات التمويل، وأمام البعض الآخر قاعاتُ المحاضرات في جامعات العالم. لقد عشنا، بشكل أو بآخر، في رفاهية وطمأنينة، نتقلّب بين المقاهي والمنتديات، نجترّ ذكرياتِنا. وقد أَلِفْنا الغربةَ وأَلِفَتْنا، بل صارت للبعض منّا وسيلةً للعيش. وفي الوقت نفسه كان بعضُنا يَرْعى ـ داخل ظلام النفس ـ الأحقادَ ويخطّ القوائمَ لمن ظلوا في الداخل، واصمينهم بأنّهم جميعًا «عملاءُ النظام» و«كتّابُ السلطة» الذين لا يَكتبون إبداعًا خلافًا لما نَكْتبه نحن الذين في الخارج. وكان هذا البعضُ ينتظر اللحظةَ الحاسمةَ ليعود إلى الوطن ليكتسحَ ويَمْسحَ القابعين في الداخل وليعلّمَهم كيف يكون الإبداعُ على أُصوله.

وفي الجانب الآخر، يَشْعر المبدعون الذين شاءوا أن يتمسّكوا بأرض الوطن بأنّهم يمثّلون الإبداعَ العراقيّ الحقيقيّ: فهم الذين عايشوا الوطنَ وما حلّ به من نكبات حروبٍ وقمعٍ وحصارٍ واحتلال، وهم الذين سبقوا إلى الجبهات في حروب فرضتْ عليهم، وهم الذي نَخَرَ اليورانيومُ المنضَّبُ أجسادَهم، وهم الذين جاعوا، وهم الذين شَربوا الماءَ الآسن ومات أطفالُهم بسبب الحصار بين أيديهم، وهم الذين عانوا الحاجةَ إلى ورقة يَكْتبون عليها وقلم يسطّرون به، وهم الذين إذا كَتبوا لم يجدوا مَنْ يَنْشر لهم، وهم الذينَ تلقّوا القنابلَ العنقوديةَ وصواريخَ الكروز، وهم الذين ضاعت أعمارُهم وأحلامُهم بين الحرمان والخوف والمرض، وهم الذين كانوا شهودَ عيان على اغتصاب العراق. ولهذا كلّه يشعرون أنّهم نالوا، عن جدارة، الحقَّ في أن تكون لهم الكلمةُ الأولى والأخيرةُ في المشهد العراقيّ.

وبين الداخل والخارج، والتراشقِ بالاتهامات (فهؤلاء «عملاء النظام» وأولئك «عملاء الاستعمار»)، وما بين القوائم السوداء التي يبيّتها الكلُّ للكلّ، لا بدّ أن نتوقّف لنتساءل: هل يجب أن تستمرَّ هذه الحلقةُ الدمويةُ إلى الأبد؟

إنّنا جميعًا، أينما كنّا، جزء من العراق.. لا فرق. فهؤلاء الذين في الداخل يعيشون في الوطن، وأولئك الذين في الخارج يعيش الوطنُ فيهم. إنّ الكلّ في الأصل واحد، والثقافة العراقية واحدةٌ لا تتجزّأ.

دعونا، إذن، نقفْ جميعًا في خندق الوطن لئلاّ يضيعَ منّا ونحن نتفرّج. دعونا نتسامَ على الضغائن والمرارة. ولنجتمعْ لنتدارسَ ونقرّرَ أدوارَ كلٍّ منّا، أينما كان موقعُه، لأنّ المسؤولية ينوء بها كاهلُنا فرادى. ولنتباحثْ كيف يمكن أن نَخْدم قضيّتَنا، وكيف يمكن أن نخاطبَ المؤسسات والهيئات الثقافية والبرلمانية العربية والإقليمية والدولية لمساعدتنا ودَعْمنا من أجل تحقيق الأهداف التي

نداء إلى المثقفين العراقيين

أَقْترحُها عليكم (والخاضعةِ طبعًا لتعديلاتكم وإضافاتكم). وهي على المدى القريب والبعيد كما يلي:

ـ إنهاءُ الاحتلال الأميركيّ البريطانيّ، ومغادرةُ آخر جنديّ أجنبيّ أرضَ العراق.

ـ رفضُ اعتبار مقاومة المحتلّ والمعتدي داخل حدود الوطن إرهابًا، وإنّما هي عمل من أعمال الوطنية والسيادة التي تُقرّها جميعُ القوانين والأعراف.

ـ رفضُ إقامة قواعد عسكرية أجنبية على أيّ شبر من أرض العراق، واعتبارُ مقاومةِ ذلك حقًّا مشروعًا لكلّ العراقيين الذين يَرْفضون أن يحوّل العراقُ إلى منطلقٍ للعدوان على الدول العربية الشقيقة أو المجاورة أو على أيّ دولةٍ في العالم من أجل تكريس الهيمنة الأميركية والصهيونية العالمية.

ـ إشرافُ الأمم المتحدة واتّحادِ البرلمانيين العرب واتّحاد البرلمانيين الدوليّ على انتخابات حرّة في العراق لتشكيل حكومة وطنية دون إملاء أو تدخُّل خارجيّ.

ـ رفضُ أن يقوم أجانب بكتابة دستورنا العراقيّ، لاسيّما بعد أن نُشِرَ أنّ يهوديًا أميركيًا سيكلَّف بالإشراف على ذلك!

ـ حمايةُ علماء العراق بكلّ الوسائل الممكنة، ورفضُ ووقفُ ملاحقتهم أو اعتقالِهم أو الضغطِ عليهم بأيّ شكلٍ أو إيذائهم بدنيًا أو معنويًا؛ فهم ثروةُ العراق، حاضرًا ومستقبلاً.

ـ المساعدةُ في رفع دعاوى تعويضٍ لضحايا الشعب العراقيّ وممتلكاته المسروقة والمهدورة والمدمَّرة، من جراء الاستخدام المفرط لأسلحة دمارٍ شامل، ولأسلحةٍ محرَّمةٍ دوليًا، ومن جراء تجريبِ أسلحةٍ جديدةٍ على البشر والبيئة في العراق، وكذلك من جرّاء العقوبات والاحتلال.

ـ رفضُ تغيير مناهجنا التعليمية بما يؤدّي إلى طمسِ الهوية، وتغييرِ التاريخ، وإضعافِ الانتماء إلى الوطن والأمة العربية، وإطفاءِ روح المقاومة، وتهميشِ لغتنا العربية لصالح لغات أجنبية، والخلطِ بين المفاهيم بحيث يصبح الأعداءُ أصدقاء والأشقاءُ أعداء.

ـ مراقبةُ إجراءات إعادة كافة الآثار والمخطوطات العراقية المسروقة، وتجريمُ حيازتِها وبيعِها وتداولِها بأيّ شكل من الأشكال، والمساعدةُ في ترميم الآثار التي تضرّرتْ بفعل هذا العدوان والاحتلال وتداعياته.

ـ حريةُ إصدار الصحف المستقلة وإنشاءِ محطّات إذاعة وتلفزيون أهلية يُسْمح فيها بحقّ النقد والرأي الآخر.

ـ دعمُ المثقفين العراقيين داخل العراق بكلّ الأشكال؛ فهُمُ العمودُ الفقريُّ في إعادة بناء الوطن.

ـ المساعدةُ على نشر أو إعادة نشر الإبداع العراقيّ الذي يؤكّد ويَحْفظ عظمةَ هذا الإبداع في مختلف مراحل الحضارات التي قامت على أرض الرافدين.

◆ ◆ ◆

إنّنا، كمثقفين عراقيين، بحاجة إلى أن نجتمع في مؤتمر عامّ لنتدارس كيف نجعل نضالَنا جزءًا من نضال المثقفين الأحرار في العالم من أجل التصدي للاحتلال والهيمنة بكلّ الوسائل المتاحة. إنّنا بحاجة إلى الاجتماع لنكون قوةً واحدةً مؤثّرةً ضدّ العدوان والحروب وسرقة الأوطان وهيمنةِ القطب الواحد، الذي استخدم أرقى ما وصل إليه الإنسانُ من علم ليَصْنع آلاتِ دمارٍ تَفْتك بالبشر والبيئة وليعودَ بنا إلى عصور الهمجية وشريعةِ الغاب، مدمّرًا كلَّ جهود أجدادنا وآبائنا الذين أراقوا الكثيرَ من العرق والدماء على مدى آلاف السنين لكي يصنعوا حضاراتٍ عظيمةً وحياةً تليق بالبشر.

القاهرة

بثينة الناصري

كاتبة عراقية تعيش في القاهرة.